

المنذوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان



ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵔ ⵏ ⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵉⵎⵓⵔ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

2025 | حصيلة 2026 | سنة

سنة من ترسيخ البناء المؤسساتي
وتعزيز مكانة المغرب الدولية

المنذوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⴽⴷⴰⵢⵜ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⴽⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⴽⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⴽⴷⴰⵢⵜ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

حصيلة 2025 سنة 2026

سنة من ترسيخ البناء المؤسساتي
وتعزيز مكانة المغرب الدولية



كَرَّحِبْ، أَبْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، إِلَهِي

”فالتزام المملكة المغربية بالنهوض بحقوق الإنسان على المستوى الوطني لم يتوقف عند تكريسها الدستوري فحسب، بل أصبح ركيزة للسياسات العمومية، ومحددا رئيسيا للاختيارات الاستراتيجية، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وإن تشبثنا الراسخ بالدفاع عن هذه الحقوق وتكريسها، لا يعادله إلا حرصنا الوطيد على مواصلة ترسيخ وتجويد دولة الحق والقانون وتقوية المؤسسات، باعتباره خيارا إراديا وسياديا، وتعزيز رصيد هذه المكتسبات، بموازة مع التفاعل المتواصل والإيجابي مع القضايا الحقوقية المستجدة، سواء على المستوى الوطني أو ضمن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.“

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المناظرة الدولية التي احتضنتها مدينة الرباط يومي 7 و8 دجنبر 2023، بمناسبة الاحتفاء بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كلمة السيد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان



خطت بلادنا، بفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خطوات وازنة في مجال حقوق الإنسان، حيث أضحت هذا المجال ركيزة أساسية في البناء السياسي وأحد الثوابت الدستورية للمملكة المغربية.

وقد تعزز هذا التوجه من خلال إدماج حقوق الإنسان كمكوّن جوهري في السياسات العمومية، عبر إطلاق مجموعة من الأوراش الإصلاحية الهادفة إلى تأهيل الإطار السياسي والمؤسسي والتشريعي ذي الصلة، سواء تعلق الأمر بتجربة العدالة الانتقالية، أو مراجعة مدونة الأسرة، أو ترسيخ الحقوق الثقافية، أو التنمية البشرية، أو تعزيز أدوار المجتمع المدني، أو تكريس مراقبة دستورية القوانين في مجال الحقوق والحريات، إلى غير ذلك.

سمحت هذه الدينامية بترسيخ مكانة حقوق الإنسان كرافعة مركزية في إعداد السياسات العمومية، وكمدخل أساسي لتعزيز البناء الديمقراطي، واستدامة الإصلاح في أفق تثمين المكتسبات ومواجهة التحديات بروح من المسؤولية والموضوعية.

وانطلاقاً من هذه المكتسبات، وانسجاماً مع الغاية من إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان منذ أبريل 2011، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في مسار اشتغالها وإعادة تموقعها داخل النسيج المؤسسي، بما يعزز دورها كآلية وطنية متخصصة في التنفيذ، وإعداد التقارير، والتتبع، إلى جانب تجويد وظيفتها التنسيقية مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية. وقد اتجه هذا المسار إلى تمكين هذه المؤسسة بين-وزارية من الاضطلاع بمهامها بفعالية أكبر، وتعزيز حضورها في سياق دولي يتسم بتسارع وتيرة التحولات في منظومة حقوق الإنسان وبظهور تحديات ناشئة جديدة.

كما برزت أهمية تثمين التجربة الوطنية المغربية، التي أضحت من التجارب الرائدة القابلة للتقاسم مع الشركاء الدوليين، لاسيما وأن المغرب كان سباقاً إلى إحداث بنية حكومية متخصصة تُعنى بحقوق الإنسان، وتتولى إعداد التقارير وتقديمها أمام الآليات الدولية، إلى جانب تعزيز الحوار والتعاون مع مختلف الآليات الأممية، وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة في حق بلادنا.

وقد واكبت هذه الدينامية تقوية دور المندوبية الوزارية على المستوى الوطني في توطيد التنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين المؤسسيين، من سلطات حكومية وتشريعية وقضائية وأمنية، فضلاً عن تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني.

وفي سياق تعزيز فعالية تدخلها، وتجسيداً للإرادة المؤسسية في تفعيل هذه التوجهات، تم اعتماد رؤية استراتيجية جديدة للمندوبية الوزارية، تقوم على تحديد أولويات واضحة وبرامج عمل مهيكلية، مدعومة بهيكلية تنظيمية قادرة على ضمان التنزيل الأمثل لهذه الاختيارات.

ويظل إنجاح هذه الرؤية رهيناً بتعزيز الموارد البشرية المؤهلة، وتوفير الإمكانيات المادية اللازمة، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة تستجيب لمتطلبات التحولات التي تعرفها المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالحاجة إلى كفاءات متخصصة وخبرات عالية.

وفي هذا السياق، عملت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، خلال الفترة الممتدة من أبريل 2025 إلى أبريل 2026، على تجويد آليات الترافع الدولي، وتعزيز انفتاحها على الخبرات الوطنية والدولية، إيماناً منها بضرورة تطوير العلاقة مع الآليات الأمامية، بما يتجاوز المقاربة التقليدية القائمة على تقديم التقارير فقط، نحو اعتماد مقاربة استباقية، أيضاً، تقوم على قوة الاقتراح، والتتبع واليقظة المؤسسية والانخراط في معالجة القضايا الحقوقية الراهنة والناشئة، وتقديم النموذج المغربي في شموليته وتعدديته، والاضطلاع بأدوار ريادية ضمن الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتتبع وإعداد التقارير، وتوسيع دائرة الخبرة الدولية المرافقة للأوراش الوطنية.

كما أولت المندوبية الوزارية عناية خاصة بالفاعل المدني، باعتباره شريكاً استراتيجياً، من خلال مراجعة آليات التعاون معه، ووضع أسس جديدة تمكن من تأهيل مساهمته في الترافع الدولي، وتعزيز قدراته، بما يمكنه من الرفع من أدائه والتفاعل مع الرهانات الحقوقية الراهنة.

في هذا الإطار، تعمل المندوبية الوزارية على الرفع من أداء عملها من خلال برمجة مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية، لاسيما في مجالات تعزيز القدرات، وإعداد التقارير، وتنظيم اللقاءات الدولية، فضلاً عن تطوير برامج التعاون وإبرام شراكات فعالة مع وكالات الأمم المتحدة وكافة الشركاء الوطنيين والدوليين، وعلى الصعيد الثنائي ومتعدد الأطراف.

تندرج هذه المقاربة ضمن منطق يأخذ بعين الاعتبار انتظارات الشركاء، وكذا التطورات الإقليمية والدولية، في ارتباط وثيق مع الأولويات الوطنية.

ولا شك أن تنزيل هذه التوجهات يقتضي رؤية مؤطرة، تستند إلى التوجيهات الملكية السامية، والمقتضيات الدستورية، والالتزامات الدولية للمملكة، مدعومة بأدوات تنفيذية وأطر عمل قادرة على ترجمتها إلى منجزات ملموسة. وقد حظي هذا الورش بأهمية خاصة خلال السنة المنصرمة، حيث تحقق جزء مهم منه بفضل الدعم والتعاون الذي وفره مختلف الشركاء والفاعلين على المستوى الحكومي وعلى مستوى الوكالات الأمامية وشركاء دوليين آخرين.

الفهرس

الفهرس

- 07 كلمة السيد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان
-
- 11 1. إصلاح مؤسساتي متجدد:
ترسيخ تموقع استراتيجي وعملي
-
- 17 2. هيكله استراتيجية تدريجية:
نحو وضوح أكبر في الرؤية ونجاعة أكبر في الفعل
-
- 23 3. توطيد التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان:
تكثيف التفاعل، تنويع القنوات، والارتقاء بجودة الحضور
-
- 33 4. دينامية شراكة منظمة مع المجتمع المدني:
نحو شراكة أكثر هيكله، ونجاعة، وأثرا
-
- 43 5. الارتقاء بالإشعاع الدولي:
حضور فاعل، وشراكات نوعية، ومبادرات مهيكله
-
- 53 6. ترسيخ إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية
وتحديث أدوات الحكامة
-
- 59 7. الدروس، التحديات والآفاق:
نحو ترسيخ التحول المؤسسي وتعزيز النجاعة الاستراتيجية
-

1

إصلاح مؤسساتي متجدد:
ترسيخ تموقع استراتيجي وعملي

استقبال السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان
محمد الحبيب بلكوش من طرف السيد رئيس الحكومة
عزيز أخنوش، 11 يونيو 2025



والمساهمة في دراسة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، واقتراح التدابير الكفيلة بتيسير تفعيلها، وتقوية الحضور الدولي للمملكة المغربية وتجربتها في هذا المجال. وقد تم بموجب المرسوم الجديد توسيع مجال تدخل المندوبية الوزارية، حيث أنيط بها. على الصعيد الوطني، مهام إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتتبع تنفيذها، والتنسيق مع القطاعات الحكومية والهيئات المعنية من أجل إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية والبرامج القطاعية.

إعادة الهيكلة الإدارية وتحديث أدوات الحكامة

وعلى المستوى التنظيمي، تجسد هذا التحول في اعتماد هيكلة إدارية جديدة أكثر انسجاماً مع وظائف المندوبية الوزارية واختصاصاتها، تركز على أربع مديريات متكاملة تشمل:

- ◀ مديرية التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني؛
- ◀ مديرية التقارير الوطنية والتتبع؛
- ◀ مديرية الدراسات والرصد والتعاون الدولي والإقليمي؛
- ◀ مديرية الموارد البشرية والمالية والشؤون العامة.

وقد مكّن هذا التنظيم من توضيح سلاسل المسؤولية، وتحسين توزيع المهام، وتعزيز التخصص الوظيفي، بما أتاح شروطاً أفضل لنجاعة التدبير وتكامل الأداء.

وبموازاة هذا الإصلاح التنظيمي، أطلقت المندوبية الوزارية ورشاً موازياً لتحديث أدوات اشتغالها وتطوير بنياتها الداعمة، في إطار توجه يروم تعزيز فعاليتها المؤسسية وتحسين قدرتها على التتبع والتنسيق والتفاعل. وقد شمل هذا الورش استكمال مخطط التحول الرقمي عبر تطوير نظام معلوماتي مندمج للتدبير، يضم تطبيقات مخصصة للتدبير الإداري والمالي والتقني، إلى جانب أدوات لتدبير الشراكات والاتفاقيات وتتبع البرامج والمشاريع، وتوثيق وأرشفة الوثائق والمستندات.

كما تم إطلاق ورش لتحديث منظومة التوثيق والأرشفة، شمل تنظيم الأرشيف الورقي والرقمي وفق معايير حديثة، وإرساء قاعدة بيانات مخصصة لتوثيق وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان، بما يتيح تحسين الولوج إلى المعلومة وتيسير تتبع الالتزامات وتعزيز فعالية التفاعل مع المنظومة الدولية.

محطة مفصلية في تطور المندوبية الوزارية

شكلت سنة 2025 محطة مفصلية في مسار تطور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، من خلال إطلاق ورش إصلاح مؤسساتي أعاد تحديد موقعها ووظائفها وأدوات اشتغالها، ورسخ انتقالها التدريجي نحو الاضطلاع بدور أكثر وضوحاً ونجاعة داخل المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد تجسد هذا التحول أساساً في اعتماد المرسوم رقم 2.25.541 الصادر في 18 شتنبر 2025، المتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، بما أتاح إرساء إطار مؤسساتي جديد أكثر انسجاماً مع طبيعة المهام الموكولة إليها، في سياق يتسم بتزايد تعقيد الالتزامات الدولية للمملكة، وتنامي الحاجة إلى تنسيق وطني أكثر فعالية في مجال حقوق الإنسان.

ترسيخ الدور التنسيقي وتعزيز التموقع المؤسساتي

كرّس هذا الإصلاح دور المندوبية الوزارية باعتبارها الآلية الوطنية المكلفة بتأمين تفاعل منسق وفعال للمملكة المغربية مع المنظومة الأممية والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، من خلال تعزيز دورها في إعداد التقارير الوطنية، وتتبع تنفيذ الالتزامات والتوصيات الدولية، ومواكبة إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في السياسات العمومية، فضلاً عن دعم انخراط المملكة في الديناميات والحوارات متعددة الأطراف ذات الصلة.

ويكتسي إلحاق المندوبية الوزارية برئيس الحكومة أهمية مؤسسية خاصة، باعتباره يعكس الطابع العرضاني لقضايا حقوق الإنسان، ويعزز موقع المندوبية الوزارية داخل النسيج الحكومي، بما يتيح لها الاضطلاع بوظيفة تنسيقية أفقية بين مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، ويقوي دورها كفضاء للتشاور والتنسيق والتقائية المبادرات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

توسيع مجالات التدخل على المستويين الوطني والدولي

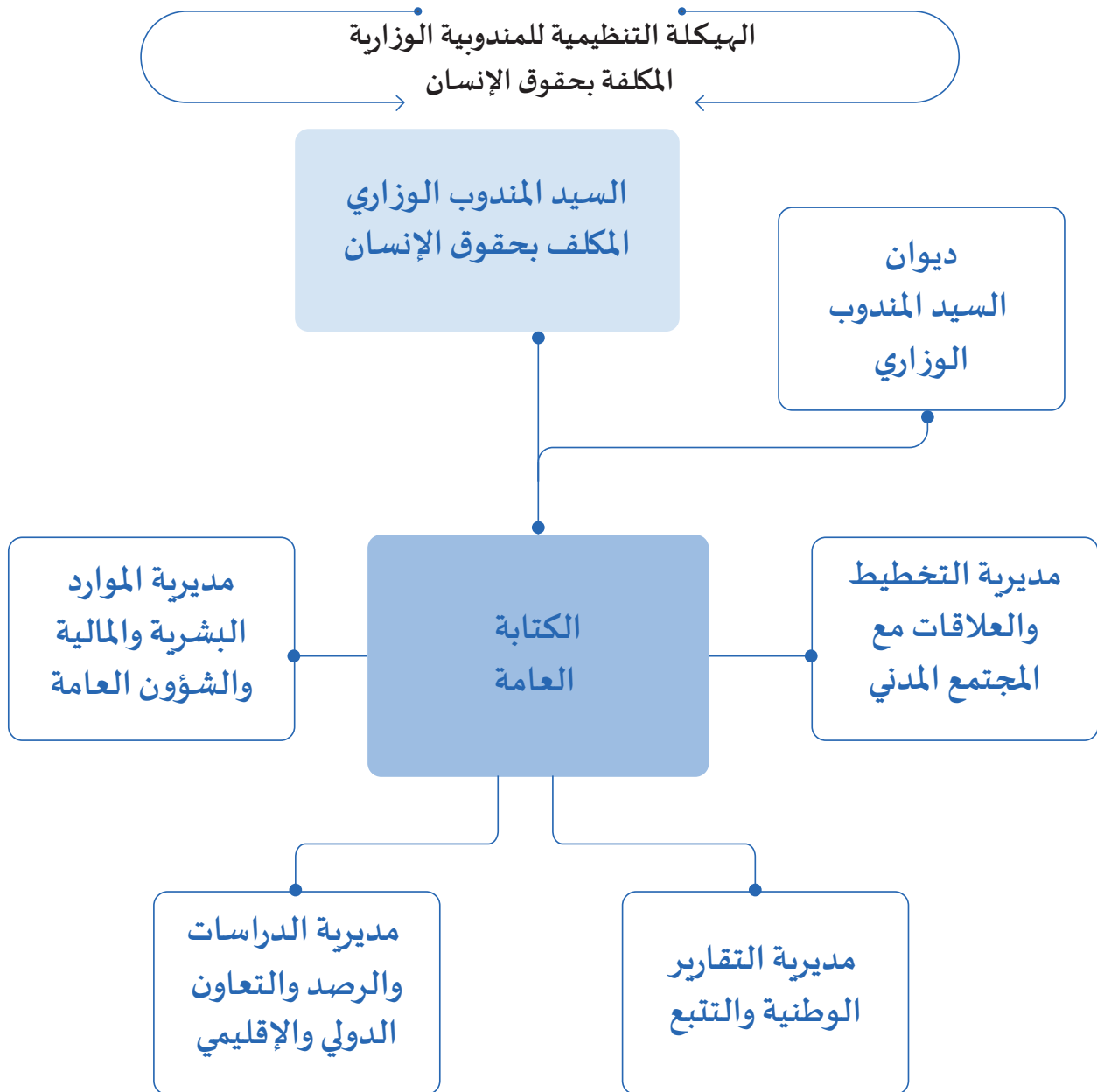
إلى جانب وظيفة إعداد التقارير الوطنية المرتبطة بالوفاء بالالتزامات المملكة الدولية وتقديمها ومناقشتها والتفاعل بشأنها مع الهيئات المعنية؛ تعزز دور المندوبية الوزارية على مستوى الإسهام في المبادرات والقضايا الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ودعم المشاركة الوطنية في المحافل الدولية،

وفي الاتجاه نفسه، باشرت المندوبية الوزارية تحيين موقعها الإلكتروني وفق معايير الشفافية والولوجية وسهولة النفاذ، مع تعزيز متطلبات الأمن المعلوماتي وضمان استمرارية الخدمات، بما يواكب متطلبات تحديث الإدارة وتحسين جودة التفاعل مع المرتفقين والشركاء.

وقد مكنت هذه التطورات من تحسين تتبع الالتزامات، وتيسير متابعة التفاعلات مع الآليات الدولية، وتعزيز قدرة المندوبية الوزارية على التجاوب، كما ساهمت في ترسيخ تدريجي لثقافة تدبير قائمة على الأداء واثمين المعلومات.

غير أن دينامية التحول هذه أفرزت أيضاً احتياجات هامة، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية المؤهلة القادرة على مواكبة التعقيد التقني المتزايد للملفات، فضلاً عن الوسائل المالية الضرورية لتطوير الأدوات وتعزيز العمليات المعتمدة.

وفي إطار إعادة هيكلة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان صدر قرار بإحداث أقسام ومصالح جديدة تتماشى مع الأهداف والمهام الموكولة للمندوبية الوزارية وفق المرسوم الصادر عن السيد رئيس الحكومة بهذا الشأن.



2

هيكلة استراتيجية تدريجية:
نحو وضوح أكبر في الرؤية ونجاعة أكبر
في الفعل

انتقال نحو منطق التخطيط والاستباق

امتدادًا للإصلاح المؤسساتي الذي عرفته المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إطلاق مسار للميكنة الاستراتيجية هدفه الانتقال من منطق التدخل التفاعلي المرتبط بتدبير الاستحقاقات إلى منطق أكثر انتظامًا يقوم على التخطيط، وتحديد الأولويات، وتحسين قابلية الفعل العمومي للقياس والتتبع.

وقد انطلق هذا المسار من بلورة رؤية استراتيجية جديدة تؤطر عمل المندوبية الوزارية باعتبارها الآلية الوطنية المكلفة بتأمين تفاعل منسق وفعال للمملكة المغربية مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وتحدد موقعها ليس فقط كجهاز لتدبير الالتزامات، بل كأداة للتنسيق الاستراتيجي والاستشراف ومواكبة إدماج المعايير الدولية في السياسات العمومية.

وتروم هذه الرؤية تعزيز فعالية التنسيق الوطني في إعداد التقارير وتتبع تنفيذ التوصيات والالتزامات الدولية، ودعم انخراط المملكة في الديناميات متعددة الأطراف، وتيسير إدماج المرجعيات الدولية في السياسات والبرامج العمومية، إلى جانب تطوير قدرة المندوبية الوزارية على مواكبة الفاعلين في رفع التحديات المرتبطة بفعالية حقوق الإنسان.

بلورة إطار مرجعي استراتيجي مندمج

وفي هذا السياق، تم إعداد ثلاث وثائق مرجعية مهيكلت شكلت الإطار الناظم لهذا التحول:

- ◀ إطار التوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛
- ◀ الاستراتيجية المؤسسية للمندوبية الوزارية؛
- ◀ خطة العمل برسم سنة 2026.



وتتبع الالتزامات الدولية، وتوطيد موقعها داخل المنظومة الدولية، وتطوير قدراتها الاستشرافية وتحديث أساليب اشتغالها.

وفي السياق نفسه، جاءت خطة العمل لسنة 2026 لترجمة هذه التوجهات إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ والتتبع، بما يضمن ربطاً أوضح بين الأولويات الوطنية ومتطلبات الالتزامات الدولية وإمكانات التنزيل.

ويهدف إطار التوجهات الاستراتيجية الوطنية إلى تحديد التوجهات الكبرى للمملكة في مجال حقوق الإنسان ضمن رؤية مندمجة تستند إلى التوجهات الملكية والمرجعيات الوطنية والدستورية والنموذج التنموي الجديد، إلى جانب الالتزامات الدولية، بما يعزز انسجام السياسات العمومية وتكاملها.

أما الاستراتيجية المؤسسية للمندوبية، فقد أعادت تنظيم أولوياتها ووظائفها، مع التركيز على تعزيز التنسيق

نحو حكامه قائمه على الأثر والتقييم

وقد أتاح هذا المسار إدراج عمل المندوبية الوزارية ضمن منطق أكثر اتساقاً قائم على وضوح الرؤية وربط التدخلات بالأهداف، بما عزز تدريجياً قابلية التخطيط والقياس والتقييم. كما ساهم في توضيح موقعها كفضاء للتنسيق والتحليل والحوار، وليس فقط كجهاز لتدبير الالتزامات الإجرائية.

ويعكس ذلك انتقالاً تدريجياً من منطق التدبير التفاعلي إلى مقاربة أكثر استباقاً وانسجماً، تركز على البحث عن الأثر وتعزيز نجاعة الفعل العمومي في مجال حقوق الإنسان.

غير أن هذا المسار لا يزال في طور الترسخ، ويظل رهيناً بمدى تملكه من قبل مختلف الفاعلين، وبقدرة المندوبية الوزارية على تطوير أدوات فعالة للتتبع والتقييم وتحسين دقة القيادة الاستراتيجية في المراحل المقبلة.



الاستراتيجية المؤسسية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المحور الاستراتيجي الأول

تأكيد دور المندوبية الوزارية
كآلية وطنية للتنسيق ومتابعة
الالتزامات الدولية

- إعداد وتنسيق التقارير الوطنية المتعلقة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛
- هيكلة المسار الوطني للتحضير لعمليات الاستعراض الدولية؛
- التتبع المنسق للتوصيات المنبثقة عن الآليات التعاقدية وآلية الاستعراض الدوري الشامل؛
- تقوية الآليات الوطنية للتشاور والتنسيق.

المحور الاستراتيجي الثاني

التعزيز الاستراتيجي الدولي وتوطيد
موقع المغرب داخل النظام الدولي
لحقوق الإنسان

- تنسيق مشاركة المغرب في دورات مجلس حقوق الإنسان؛
- المشاركة في تنظيم فعاليات دولية وإقليمية؛
- تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف؛
- مواكبة زيارات الآليات الدولية؛
- تطوير أدوات اليقظة والتمثيل الاستراتيجي والتواصل على الصعيد الدولي؛
- المساهمة في مختلف المبادرات التي تقوم بها الآليات الدولية والإقليمية وفقا للأولويات الوطنية.

المحور الاستراتيجي الثالث

استشراف التحولات الدولية
ومواكبة تطور المرجعية
الحقوقية

- مواكبة إدماج القضايا الناشئة في مجال حقوق الإنسان ضمن المساهمات الوطنية؛
- تشجيع المقاربة الاستشرافية لتطورات النظام الدولي؛
- مشاركة المملكة المغربية في النقاشات المتعلقة بتطور الآليات والصكوك القانونية الدولية؛
- استشراف آثار التحولات الرقمية والبيئية والجيوسياسية على حقوق الإنسان.

المحور الاستراتيجي الرابع

تعزيز الحكامة المؤسسية
والقدرة الاستراتيجية
للمندوبية الوزارية

- ترسيخ آليات التنسيق مع الفاعلين المؤسسيين الوطنيين؛
- تعزيز التواصل المؤسسي وإبراز أنشطتها؛
- تجويد طرق العمل وأدوات التدبير الاستراتيجي للمندوبية الوزارية؛
- تعزيز ثقافة تنظيمية قائمة على المسؤولية والجودة والأداء والابتكار.

3

توطيد التفاعل مع المنظومة الدولية
لحقوق الإنسان:

تكثيف التفاعل، تنويع القنوات، والارتقاء
بجودة الحضور

دينامية متصاعدة في التفاعل الدولي

شهدت الفترة الممتدة من أبريل 2025 إلى أبريل 2026 تكثيفا ملحوظا في وتيرة تفاعل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، سواء على مستوى الوفاء بالالتزامات التعاهدية، أو على مستوى التفاعل مع الآليات الأممية، أو من خلال الانخراط المتزايد في النقاشات المعيارية الدولية ذات الصلة بالقضايا الحقوقية الناشئة. ويعكس هذا التطور انتقالا تدريجيا من مقارنة يغلب عليها منطق الوفاء الإجرائي بالالتزامات، إلى مقارنة أكثر انتظاما وفعالية تقوم على تحسين جودة التفاعل، وتوسيع مجالات الحضور، وتعزيز موقع المملكة داخل الديناميات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

إعداد التقارير الوطنية كمدخل أساسي للتفاعل

في هذا الإطار، واصلت المندوبية الوزارية اضطلاعها بدورها المركزي في تنسيق إعداد التقارير الوطنية الموجهة إلى الآليات الأممية لحقوق الإنسان، باعتبار ذلك أحد أهم مجالات تنزيل الالتزامات الدولية للمملكة.

وقد شمل هذا العمل، خلال الفترة المعنية، إعداد التقرير نصف المرحلي المتعلق بتنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، وفي احترام للالتزام الطوعي الذي تعهدت به المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان عقب اعتماد نتائج الجولة الرابعة.

وقد تميز إعداد هذا التقرير باعتماد مقارنة تشاركية أكثر انفتاحا، تجسدت في تنظيم مشاورات مع فعاليات من المجتمع المدني، بما أتاح إغناء محتواه وتعزيز طابعه التشاركي، وأسهم في دعم مصداقية هذا التمرين الوطني بوصفه آلية للتتبع والتقييم المرحلي لتنفيذ التوصيات. وفي الإطار ذاته، تم خلال شهر ماي 2025 استكمال مسار إعداد التقرير الدوري السادس المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وإحالاته من أجل الإيداع، بما مكن المملكة من الوفاء بالتزاماتها التعاهدية في الأجل ذات الصلة.

برمجة تعاهدية أكثر انتظاما وتخطيطا مسبقا

وبموازاة ذلك، أطلقت المندوبية الوزارية مسار إعداد ثلاثة تقارير تعاهدية رئيسية، يتعلق الأمر بـ:

- ▶ التقرير الدوري الخامس المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ▶ التقرير الدوري السابع المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- ▶ التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق باتفاقية حقوق الطفل.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم لقاء هام لإطلاق مسلسل إعداد هذه التقارير الثلاثة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في أبريل 2026، بمشاركة القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وباقي الهيئات المعنية، حيث تم عرض المقاربة الجديدة والدينامية التشاركية التي ستؤطر عملية إعداد هذه التقارير.

كما من المرتقب، أيضا، إطلاق مسار إعداد التقرير الدوري المتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي من المنتظر إيداعه في فبراير 2027.

تفاعل مستمر مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان

وإلى جانب تدبير الالتزامات المرتبطة بالتقارير، واصلت المندوبية الوزارية تفاعلها المنتظم مع مختلف الآليات الأممية لحقوق الإنسان، من خلال معالجة البلاغات الفردية، والرسائل المشتركة، والنداءات العاجلة، وطلبات المعلومات والتوضيحات الواردة عن الآليات التعاقدية وغير التعاقدية، بتنسيق وثيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية.

وفي هذا السياق، تمت معالجة ما مجموعه إحدى وأربعون (41) حالة خلال الفترة المعنية، من بينها ست عشرة (16)



انفتاح على الأجندات الحقوقية الناشئة

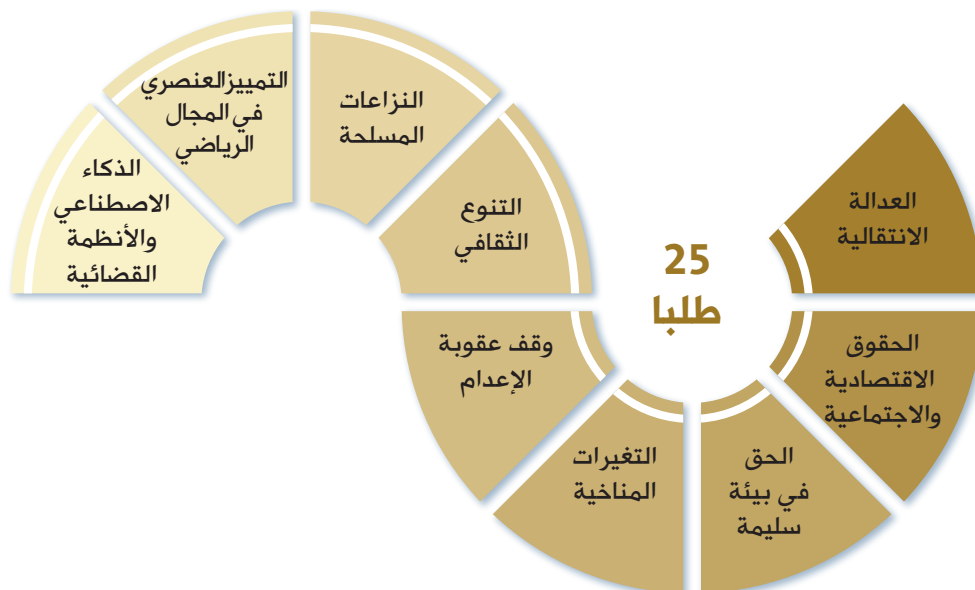
وفي سياق متصل، واصلت المندوبية الوزارية تفاعلها مع طلبات المعلومات والاستبيانات الموضوعاتية الواردة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان وآليات أممية أخرى، حيث تم إعداد مساهمات وطنية بخصوص ما يناهز خمسة وعشرين (25) طلباً للمساهمة في تقارير دولية تعدها الآليات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والتي تناولت قضايا متنوعة، من قبيل العدالة الانتقالية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحق في بيئة سليمة، والذكاء الاصطناعي والأنظمة القضائية، والتغيرات المناخية، ووقف عقوبة الإعدام، والتنوع الثقافي، والنزاعات المسلحة، والتمييز العنصري في المجال الرياضي.

ويعكس هذا التفاعل المنتظم تطوراً نوعياً في انخراط المندوبية الوزارية في الأجندات الحقوقية الدولية الناشئة، وتوسيعاً لمجالات حضورها خارج الإطار التعاهدي التقليدي.

حالة جديدة، توزعت بين بلاغات فردية، ورسائل مشتركة، وطلبات مراجعة، وحالات في إطار التتبع، بما يعكس تنامي حجم وتعقيد التفاعل مع الآليات المعنية.

وقد شمل هذا التفاعل عدداً من هيئات المعاهدات، لاسيما لجنة مناهضة التعذيب، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، ولجنة حقوق الطفل، إلى جانب آليات الإجراءات الخاصة، وعلى الخصوص فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي، وفريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري، ومختلف الولايات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وقد مكن هذا العمل من تجويد الأجوبة المقدمة، وتعزيز التنسيق مع القطاعات المعنية، وتكريس مصداقية المملكة المغربية في تفاعلها مع الآليات الدولية.



تعزيز الحضور داخل مجلس حقوق الإنسان

كما تعزز هذا الحضور من خلال المشاركة الفاعلة في أشغال الدورتين 59 و61 لمجلس حقوق الإنسان، حيث لم يقتصر انخراط المندوبية الوزارية على الحضور المؤسساتي، بل شمل أيضاً المساهمة في تأطير نقاشات رفيعة المستوى حول قضايا بنوية، من قبيل الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، والمقاولة وحقوق الإنسان، ومشاركة النساء، وذلك بشراكة مع عدد من الدول، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وخبراء دوليين.

وقد ساهم هذا الحضور في إبراز التجربة المغربية داخل فضاءات الحوار الأممي، وتعزيز وضوح تموقعها، وتثمين خبرتها في مجالات باتت تحظى باهتمام متزايد داخل الأجندة الدولية لحقوق الإنسان.

من التفاعل مع المعايير إلى المساهمة في صياغتها

وعلاوة على تدبير الالتزامات والتفاعل مع الآليات، ساهمت المندوبية الوزارية في عدد من المسارات المعيارية الدولية من خلال إبداء الرأي وصياغة الملاحظات بشأن قضايا ذات طابع معياري أو مفاهيمي، من قبيل تعريف الإرهاب والتطرف العنيف في القانون الدولي، والاختفاء القسري في سياق القمع العابر للحدود، وإصلاح منظومة هيئات المعاهدات، والاتفاقية الأممية المتعلقة بالجريمة السيبرانية.

ويعكس هذا الانخراط انتقالاً تدريجياً من موقع التفاعل مع المعايير إلى موقع المساهمة في بلورتها، بما يعزز تموقع المملكة كفاعل قادر ليس فقط على التفاعل مع المنظومة الدولية، بل أيضاً على الإسهام في تطوير مضامينها.



مشاركة السيد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف





29

مبادرات موضوعاتية أخرى تعكس سعي المندوبية الوزارية إلى ترسيخ حضور أكثر استباقية وانتظاماً داخل النقاشات الدولية الكبرى.

وتؤشر هذه الدينامية، في مجملها، على انتقال تدريجي من منطق تدبير الالتزامات الدولية إلى منطق بناء حضور دولي أكثر انتظاماً، وأفضل تموقعاً، وأكثر قدرة على التأثير في النقاشات الحقوقية الدولية.

نحو حضور دولي أكثر استباقية وانتظاماً

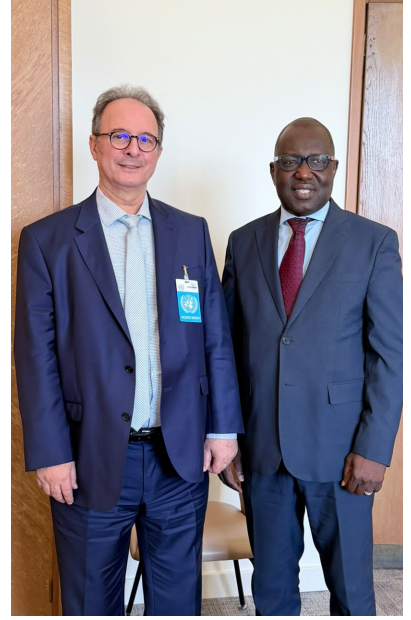
وفي امتداد لهذه الدينامية، يرتقب أن تعرف السنة الجارية مواصلة هذا التوجه من خلال تنظيم عدد من اللقاءات الدولية بالمغرب، حول قضايا راهنة ترتبط على الخصوص بتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بعد عشرين سنة من إحداثها، وإصلاح منظومة حقوق الإنسان، إلى جانب



محطات من المشاركة في بعض أنشطة الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان



لقاءات ثنائية على هامش أشغال الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف



4

دينامية شراكة منظمة مع المجتمع المدني:
نحو شراكة أكثر هيكلية، ونجاعة، وأثرا

تعزيز الشراكة المؤسسية مع المجتمع المدني وإرساء آليات الدعم

خلال الفترة الممتدة من أبريل 2025 إلى أبريل 2026، واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تعزيز دينامية انفتاحها على المجتمع المدني، في إطار توجه يروم الارتقاء بالشراكة مع الفاعلين الجمعويين من منطلق الدعم الظرفي إلى منطلق التعاون المنظم والمواكبة المهيكلية، بما يعزز مساهمتهم في ديناميات النهوض بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي.

ويندرج هذا التوجه ضمن مقاربة تعتبر المجتمع المدني فاعلاً استراتيجياً وشريكاً مؤسسياً في جهود النهوض بحقوق الإنسان، وليس فقط متلقياً للدعم أو مخاطباً في إطار التشاور، بما ينسجم مع الأدوار المتنامية التي تضطلع بها الفاعليات الجمعوية في مجالات الترافع، والتحسيس، والتكوين، والمواكبة، والإسهام في النقاش العمومي، وكذا في التفاعل مع الآليات الدولية.

وفي هذا الإطار، واصلت المندوبية الوزارية تطوير آليات الشراكة مع الجمعيات، من خلال تحسين شروط الولوج إلى برامج الدعم، وتعزيز شفافية مساطر الانتقاء، والرفع من

جودة المواكبة والتتبع. وقد تجسد ذلك، خلال سنة 2025، في إطلاق طلب مشاريع جمعوية حظي بإقبال وازن.

وفي أعقاب مسار انتقاء منظم، استلزم عقد سبعة اجتماعات للجنة المخصصة لدراسة المشاريع، تم انتقاء وتأييد 44 مشروعاً خضعت لمرحلة تحسين وتكييف منهجي قبل استكمال مسار التعاقد بشأنها، بما مكن من الرفع من جودة المشاريع المقبولة وتحسين اتساقها مع أولويات المندوبية الوزارية وتوجهاتها.

وقد تُوج هذا المسار بإبرام ست عشرة (16) اتفاقية شراكة في إطار آلية طلب المشاريع، إلى جانب ست (6) اتفاقيات خاصة مكنت من دعم مبادرات نوعية موجهة، لاسيما في ما يتصل بتنظيم أنشطة حقوقية نوعية أو تعزيز المشاركة في المحافل الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. ولم يقتصر هذا الدعم على البعد التمويلي، بل شمل أيضاً مواكبة منتظمة للجمعيات المستفيدة، من خلال التأطير المنهجي، والمساعدة في تنفيذ المشاريع، ومواكبة إعداد التقارير، وتتبع الإنجاز، بما ساهم في تقوية القدرات التدييرية والمنهجية لعدد من الفاعلين الجمعويين، وفي تحسين جودة التنفيذ ورفع مستوى الامتثال لمتطلبات الحكامة.



إشراك المجتمع المدني في تتبع الالتزامات الدولية وتعزيز المشاركة التشاركية

وبموازاة ذلك، واصلت المندوبية الوزارية إشراك المجتمع المدني في المسارات المرتبطة بتتبع الالتزامات الدولية للمملكة، بما يعزز الطابع التشاركي لعدد من الممارسات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، نظمت المندوبية الوزارية لقاءً تشاورياً حول التقرير نصف المرحلي المتعلق بتنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، بتاريخ 22 يوليوز 2025، بمشاركة ثماني عشرة (18) جمعية، مما أتاح تجميع مساهمات نوعية أسهمت في إغناء التقرير وتعزيز بعده التشاركي.

وواصلت المندوبية الوزارية التفاعل مع الطلبات الواردة من الجمعيات، سواء في ما يتعلق بدعم تنظيم الأنشطة، أو المساهمة في المبادرات الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تمت دراسة اثنين وأربعين (42) طلب دعم تقدمت بها جمعيات مدنية، همت أساساً تنظيم أنشطة للتجسيس والنقاش العمومي والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، أو المشاركة في منديات واستحقاقات دولية. كما ساهمت المندوبية الوزارية، في السياق ذاته، في توفير المعطيات اللازمة لإعداد تقارير وطنية مرتبطة بالشراكة بين الدولة والجمعيات، وكذا الاستجابة لطلبات المعلومات المرتبطة بتقييم الدعم العمومي الموجه للنسيج الجمعوي.



المغربية مقبلة على تنظيم ملتقيات قارية ودولية في مجال كرة القدم بالخصوص، منها كأس العالم 2030.

في سياق توسيع مجالات الشراكة نحو فضاءات ذات أثر مجتمعي متزايد، أولت المندوبية الوزارية أهمية خاصة لإدماج مقاربة حقوق الإنسان في المجال الرياضي، باعتباره مجالاً حيوياً للتأثير على الرأي العام وترسيخ قيم المساواة ونبذ التمييز وخطاب الكراهية. وفي هذا الإطار، تم إطلاق مبادرات موجهة إلى الفاعلين الإعلاميين الرياضيين، شملت تنظيم دورات تكوينية بكل من الدار البيضاء وطنجة، استفاد منها أكثر من مائة (100) صحافي وصحافية، بهدف تعزيز قدراتهم في إنتاج مضامين إعلامية تحترم مبادئ حقوق الإنسان وتراعي قواعد المهنة والمسؤولية الاجتماعية في التغطية الرياضية.

توسيع مجالات الشراكة نحو التأثير العمومي وبناء القدرات

وإلى جانب دعم المشاريع وتعزيز التشاور، وسّعت المندوبية الوزارية مجالات اشتغالها مع المجتمع المدني نحو مبادرات أكثر نوعية تستهدف التأثير في الفضاء العمومي، لاسيما من خلال دعم مبادرات التحسيس والتكوين وبناء القدرات في مجالات ناشئة أو ذات أثر مجتمعي متزايد.

وفي هذا السياق، أطلقت المندوبية الوزارية مبادرات موجهة لتعزيز إدماج مقاربة حقوق الإنسان في التغطية الإعلامية، خاصة في المجال الرياضي، بالنظر إلى ما تتيحه التظاهرات الرياضية الكبرى من فرص لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ومناهضة التمييز وخطاب الكراهية، خاصة وأن المملكة

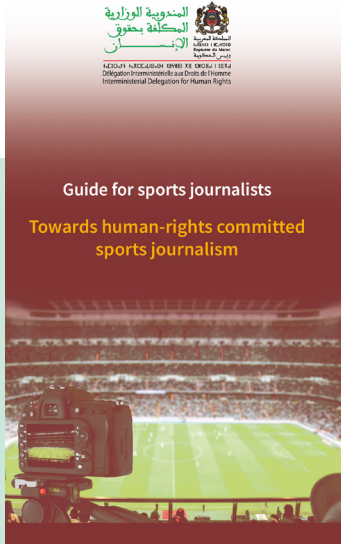




وقد أسهمت هذه الجهود في:

- ▶ ترسيخ مقاربة وقائية لظواهر التمييز في المجال الإعلامي الرياضي، من خلال تعزيز قدرات المهنيين على تبني ممارسات تحترم حقوق الإنسان؛
- ▶ النهوض بقيم التسامح والاحترام المتبادل والعيش المشترك، عبر تشجيع تغطية إعلامية مسؤولة ودامجة، تحترم حقوق الإنسان وتعزز التماسك الاجتماعي.

وقد تُوجّ هذا الورش بإصدار دليل مهني مرجعي بعنوان "دليل الصحفي الرياضي: من أجل صحافة رياضية ملتزمة بحقوق الإنسان"، تم إعداده باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، مع استكمال صياغته باللغة الأمازيغية، ليشكل أداة عملية لتأطير الممارسة الإعلامية الرياضية على أساس احترام حقوق الإنسان، خاصة في سياق الاستعدادات الوطنية لاحتضان تظاهرات رياضية كبرى. ويعكس هذا الدليل تحولاً نوعياً في مقاربة العلاقة بين الإعلام الرياضي وحقوق الإنسان، من منطق التغطية التقليدية إلى منطق التوعية والتربية على القيم الحقوقية داخل الفضاء الرياضي.





لبعض الفاعلين الجمعويين، بما يسمح بالانتقال التدريجي من منطق دعم المبادرات إلى منطق بناء أثر أكثر استدامة ونجاعة، فضلا عن أهمية الانخراط في الاستراتيجية الجديدة للمندوبية الوزارية ومجالات اختصاصها، والاهتمام أكثر بالقضايا الناشئة للمساهمة في النقاش الدولي والانشغالات الناتجة عنه.

وأتاح هذا التوجه توسيع مجال الشراكة مع المجتمع المدني والمهنيين نحو فضاءات أكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام، وربط الشراكة المدنية بأهداف أوسع تتصل بالوقاية، والتحسيس، ومناهضة التمييز، وتعزيز قيم التسامح والعيش المشترك.

غير أن هذه الدينامية ما تزال تواجه تحديات تتصل بالحاجة إلى مزيد من التركيز الموضوعاتي، وتقوية القدرات الترافعية



لقاءات مع المجتمع المدني

حرص السيد المندوب الوزاري خلال هذه الفترة على تكثيف اللقاءات والتشاور مع مختلف الفاعلين، حيث استقبل عددا مهماً من ممثلي جمعيات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات الحقوقية والنسائية والفئوية وقد شكلت هذه اللقاءات مناسبة لتبادل الرؤى حول مستجدات وضعية حقوق الإنسان، ولتقديم التوضيحات اللازمة بشأن الاستراتيجية المعتمدة من طرف المندوبية الوزارية، وأهدافها وأولوياتها، وكذا سبل تعزيز التعاون والشراكة في إطارها، بما يضمن نجاعة أكبر في التنسيق وتكامل الجهود بين مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين.

40



لقاءات مع منظمات حقوقية مغربية



5

الارتقاء بالإشعاع الدولي:
حضور فاعل، وشراكات نوعية، ومبادرات
مهيكلة

المنتدى العربي الإفريقي "المقاولة وحقوق الإنسان"

من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول
يراعي حقوق الإنسان

مراكش | 24 و 25
يونيو
2025



INTER-MINISTERIAL DELEGATION FOR HUMAN RIGHTS

Corner of Av Ibn Sina and wadi Al Mokhechne Street, Agdal - Rabat. ☎ +212 5 37 37 27 06 | 04/65/04

www.didh.gov.ma

45

وقد أتاح هذا المنتدى:

- ◀ ترسيخ موقع المغرب كفضاء إقليمي للحوار حول الأعمال التحاورية وحقوق الإنسان؛
- ◀ تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الفضلى؛
- ◀ توسيع النقاش حول مسؤولية الدولة والمقاولة في احترام حقوق الإنسان؛
- ◀ مرافقة إعداد اتفاقية دولية في طور الإنجاز خاصة بالموضوع.

كما ساهم في إبراز قدرة المغرب على احتضان فضاءات حوار رفيع المستوى، والاضطلاع بدور تيسيري في تعزيز الحوار جنوب-جنوب حول القضايا ذات الأولوية المشتركة.

وبموازاة ذلك، واصلت المندوبية الوزارية حضورها المنتظم في الفضاءات الدولية والإقليمية ذات الصلة، من خلال المشاركة في لقاءات رفيعة المستوى وفضاءات حوار متعددة الأطراف تناولت قضايا ناشئة أو ذات أولوية في الأجندة الحقوقية الدولية، بما يعكس انخراطها في دينامية متنامية قوامها تنوع مجالات التفاعل وتعزيز الحضور في النقاشات المعيارية والموضوعاتية.

دينامية حضور دولي متنامٍ وتموقع متطور

تميزت الفترة المشمولة بهذا التقرير بتعزيز ملحوظ لحضور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في الفضاءات الإقليمية والدولية، من خلال دينامية متنامية جمعت بين الحضور المؤسساتي المنتظم، والانخراط في فضاءات الحوار رفيع المستوى، وتطوير الشراكات، وإطلاق مبادرات ذات بعد دولي، بما ساهم في تعزيز تموقع المغرب داخل الديناميات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ويعكس هذا الحضور المتنامي تطوراً في تموقع المندوبية الوزارية، من فاعل يواكب الالتزامات الدولية إلى فاعل يسهم أيضاً في تأطير النقاشات الدولية، وتوسيع مجالات التعاون، وتثمين التجربة الوطنية المغربية داخل الفضاءات متعددة الأطراف.

مبادرات دولية مهيكلة وتنوع الحضور داخل الفضاءات متعددة الأطراف

وفي هذا الإطار، شكل تنظيم المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، المنعقد بمراكش يومي 24 و 25 يونيو 2025، إحدى أبرز المحطات الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث جمع حوالي 300 مشارك ومشاركة من أكثر من 30 دولة عربية وإفريقية.

يتعلق بتطوير الآليات الوطنية، وتبادل الممارسات الفضلى في مجالات الحكامة الحقوقية.

وعلى المستوى الإقليمي، واصلت المندوبية الوزارية حضورها في أشغال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وعدد من اللقاءات الإقليمية ذات الصلة، بما مكن من تعزيز التنسيق العربي في القضايا الحقوقية، وتبادل الخبرات حول التحديات المشتركة، وتقوية الحضور العربي داخل النقاشات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقد ساهم هذا الانخراط في توسيع مجالات التفاعل وتعزيز الحوار حول القضايا الحقوقية الناشئة.

وفي هذا السياق، شاركت المندوبية الوزارية في منتدى لشبونة حول الذكاء الاصطناعي والحكمة العالمية (أكتوبر 2025)، حيث تم التداول حول التحديات الحقوقية المرتبطة بالتحويلات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وسبل بلورة حكمة دولية تستحضر البعد الحقوقي في تنظيم هذه التكنولوجيا الناشئة، مع إبراز التجربة الوطنية في الموازنة بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

كما شاركت المندوبية الوزارية في الحوار غير الرسمي الثالث بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة حول حقوق الإنسان (نونبر 2025)، والذي شكل مناسبة لتعميق التشاور وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان، لاسيما فيما



لقاءات على هامش أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاوله وحقوق الإنسان في مراكش





وشكل اللقاء مناسبة لعرض خطة عمل الشبكة ومناقشة سبل تعزيز دورها في مواكبة تنفيذ الالتزامات والتوصيات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، استعرض السيد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان تجربة المملكة في مجال التنسيق وتتبع تنفيذ الالتزامات الدولية، وكذا مساهمتها في دعم مسار بناء وتطوير الشبكة الدولية منذ انطلاقتها، من خلال عضويتها ومساهمتها داخل لجناتها التنفيذية. كما أكد على أهمية مناقشة التحديات المشتركة التي تواجه الآليات الوطنية، وتبادل التجارب والمبادرات الرامية إلى تعزيز فعالية الآليات الوطنية وتحسين مساهمتها في تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، داعياً إلى مواصلة تطوير الشبكة وتعزيز دورها كفضاء للتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات.

ومن المقرر انعقاد الملتقى الرابع للشبكة بالمغرب في مطلع السنة المقبلة 2027.

تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع

انخرط المغرب، إلى جانب البرتغال والباراغواي، في تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تأسست بدعم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتهدف أساساً إلى تعزيز التنسيق بين هذه الآليات، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، وتطوير أدوات عمل مشتركة تساعد على تحسين جودة التقارير ووضمان تتبع أكثر فعالية للتوصيات الدولية. ويقوم المغرب حالياً بتنسيق عمل اللجنة التنفيذية لهذه الشبكة التي أصبحت تضم حوالي 30 دولة.

وفي هذا السياق، شارك السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، في أشغال الملتقى الثالث للشبكة الذي احتضنته مدينة لشبونة يوم 26 يناير 2026، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.





والمحادثات جارية من أجل إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع هيئات دولية أخرى.

كما تم توقيع مذكرات تعاون مع مؤسسات وطنية:

◀ **اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛**

◀ **المنندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛**

◀ **الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.**

واستقبلت المنندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أعضاء المجلس الاستشاري للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين بسوريا، الذي عقد دورته الأخيرة في شهر ماي بالمغرب، وكانت مناسبة للتعرف على البناء المؤسسي في مجال حقوق الإنسان ببلادنا وتجربة العدالة الانتقالية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسة هي كيان تابع للأمم المتحدة أحدثت بقرار من الجمعية العامة وعين الأمين العام للأمم المتحدة رئيسها بصفتها أيضا أمينة عامة مساعدة، كما تضم شخصيات من عدة دول من بينها سوريا.

من التمثيل إلى التأثير وترسيخ الشراكات الدولية

وفي امتداد لهذا الحضور، ساهمت المنندوبية الوزارية في إعداد مساهمات وطنية لعدد من التقارير والمبادرات الدولية، لاسيما المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والمبادرات الإفريقية ذات الصلة بالمساواة، إضافة إلى مسارات الحوار الثنائي والتعاون الموضوعاتي، بما عزز موقعها كفاعل مساهم في إنتاج المضمون وليس فقط في التمثيل المؤسسي.

وتم تعزيز هذا التوجه من خلال توسيع التعاون مع عدد من الشركاء الدوليين والإقليميين، عبر:

◀ **اتفاقيات تعاون وشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛**

◀ **إعداد مذكرات نوايا للتعاون مع الآليات المماثلة بقطر، والإمارات العربية المتحدة، وموريتانيا؛**

◀ **تبادلات مؤسسية للتجارب والخبرات مع هولندا وكوريا الجنوبية، وقطر؛**

◀ **اهتمام متزايد من دول عربية وإفريقية بالتجربة المغربية.**

مذكرات تعاون مع مؤسسات وطنية





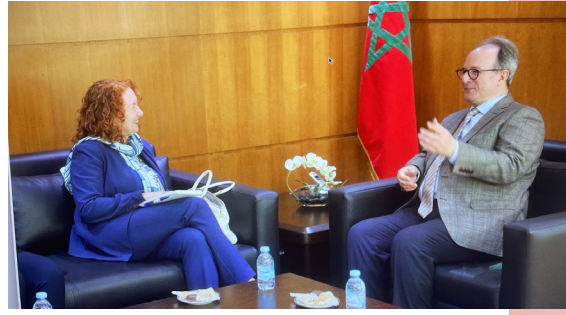
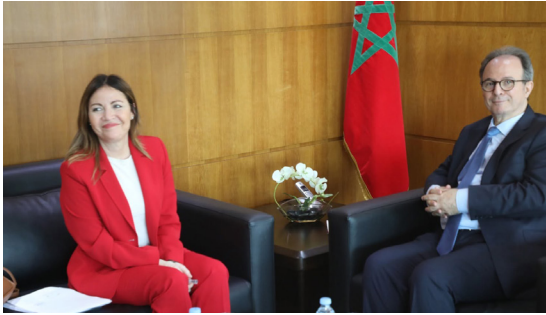
مسؤولي عدد من المنظمات الدولية. ولقد شكلت هذه الاجتماعات مناسبة لاستحضار المنجز الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان والأوراش الإصلاحية الكبرى ذات الصلة. كما شكلت هذه الملاحظات فرصة لتقاسم تجربة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واستراتيجيتها الجديدة للنهوض بمهامها كآلية بين وزارية للتنسيق وتتبع تنفيذ التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

لقاءات مع المنظمات الدولية والسفراء المعتمدين

إلى جانب ممثلي عدد من المنظمات الدولية والسفراء المعتمدين بالمملكة. استقبل السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في هذه الفترة عددا من سفراء الدول الصديقة المعتمدين ببلادنا، كما عقد لقاءات ثنائية مع



مباحثات السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان مع عدد من الوفود الأجنبية والمنظمات الدولية



6

ترسيخ إدماج حقوق الإنسان في السياسات
العمومية وتحديث أدوات الحكامة

إدماج المقاربة الحقوقية في السياسات العمومية القطاعية

في سياق استكمال الدينامية المؤسساتية والشراكات الوطنية والدولية التي عرفتھا الفترة موضوع التقرير، واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان جهودھا الرامية إلى تعزيز إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية القطاعية، إلى جانب مواكبة مسار تحديث أدوات التدبير والحكمة والتخطيط في هذا المجال

فعلى مستوى التنسيق ومواكبة السياسات العمومية، عملت المندوبية الوزارية على مواكبة عدد من البرامج الحكومية ذات الطابع الاستراتيجي، بما يضمن انسجامها التدريجي مع الالتزامات الدولية للمملكة في مجال حقوق الإنسان.

وقد تم هذا العمل في إطار تنسيق مع القطاعات المعنية، بما ساهم في تعزيز التقائية التدخلات وتحسين التناسق بين السياسات العمومية ذات الصلة.

كما ساهمت المندوبية الوزارية في عدد من آليات التنسيق البين-مؤسسي، بما عزز الطابع العرضاني لقضايا حقوق الإنسان داخل العمل الحكومي، ودعم مسار ملائمة السياسات القطاعية مع المعايير الدولية، في إطار مقاربة أكثر

اندماجاً وتكاملاً بين الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية. وساهم في تجويد القرار والموقف الرسمي لبلادنا.

تحديث أدوات الحكامة والتحول الرقمي

وبالتوازي مع هذا البعد المتعلق بالسياسات العمومية، واصلت المندوبية الوزارية جهودھا في مجال تحديث أدوات الحكامة داخلها وتطوير التحول الرقمي، باعتباره رافعة أساسية لتحسين نجاعة الأداء وتعزيز جودة تتبع الالتزامات.

وفي هذا الإطار، تم الشروع في إعداد النظام المعلوماتي المندمج الخاص بتدبير أنشطة المندوبية الوزارية، بما يشمل الجوانب الإدارية والمالية والتقنية، بهدف تحسين تدفق المعلومات وتوحيد معطيات التتبع.

كما يتم تطوير تطبيقات معلوماتية موجهة إلى:

- ◀ تدبير الشراكات؛
- ◀ تتبع المشاريع؛
- ◀ أرشفة الوثائق؛
- ◀ تتبع التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية.

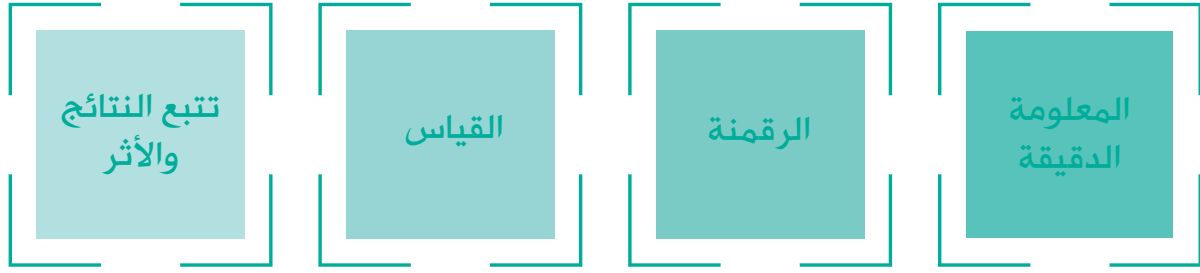


وتيسير الولوج إليه، مع العمل على إرساء قاعدة بيانات خاصة بتتبع توصيات آليات حقوق الإنسان الدولية وتصنيفها، بما يسمح بتحسين آليات التتبع والقياس.

وذلك بما يسمح بتحسين تنظيم المعطيات وتيسير استثمارها في التحليل واتخاذ القرار ووضعها رهن إشارة مختلف الفاعلين المعنيين.

كما تم إطلاق ورش هيكلي لتحديث نظام التوثيق والأرشفة، يروم تنظيم الرصيد الوثائقي للمؤسسة وضمان حفظه

وتعكس هذه الدينامية انتقالاً تدريجياً نحو نموذج للحكامة المؤسسية:



لقضايا حقوق الإنسان في السياسات العمومية، إلى جانب تعزيز قدرتها على التكيف مع التحولات المؤسسية والتكنولوجية التي تشهدها منظومة الحكامة العمومية.

تتيح تجاوز منطق التدير الإجرائي التقليدي نحو مقاربة أكثر استراتيجية تركز على الفعالية والنتائج.

وفي المجمل، تؤثر هذه التحولات على تطور موقع المندوبية الوزارية باعتبارها آلية للتنسيق والدعم والإدماج العرضاني



ورشة تدريبية من تأطير خبراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان خاصة بإعداد نظام معلوماتي لتتبع تنفيذ التوصيات الأهمية

سنة من ترسيخ البناء المؤسساتي وتعزيز مكانة المغرب الدولية

ويعكس هذا التفاعل الإعلامي تنامي الوعي بأهمية القضايا التي تشغل علماء المندوبية وتعزيز حضورها في النقاش العمومي المرتبط بحقوق الإنسان، بما يساهم في ترسيخ إشعاع التجربة المغربية واثمين الجهود المبذولة في هذا المجال على المستويين الوطني والدولي.



حضور السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في ندوات وملتقيات على المستوى الوطني



7

الدروس، التحديات والآفاق:
نحو ترسيخ التحول المؤسسي وتعزيز
النجاعة الاستراتيجية

• ثانياً، أصبحت النجاعة في تدبير ملف حقوق الإنسان رهينة بجودة المعطيات، وفعالية أدوات التتبع، والقدرة على قياس الأثر والمساعدة على اتخاذ القرار. فقد أبانت المرحلة أن تطوير الأداء المؤسسي لم يعد ممكناً دون نظم معلومات مندمجة، ومعطيات قابلة للتحيين والاستثمار، وآليات دقيقة لتتبع تنفيذ الالتزامات والتوصيات، بما يسمح بالانتقال من منطق التفاعل مع المخرجات إلى منطق تدبير النتائج واستباق الاختلالات. كما أن تعزيز مصداقية الفعل العمومي الحقوقي أصبح مشروطاً بامتلاك أدوات موضوعية للرصد والتحليل والتقييم.

• ثالثاً، إن تعزيز موقع المغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بات رهيناً بالحضور والوفاء بالالتزامات، وأيضاً بالقدرة على المبادرة، والمساهمة في النقاشات المعيارية، وتقديم الخبرة الوطنية، وتطوير أشكال أكثر فاعلية من الحضور والتأثير داخل الفضاءات متعددة الأطراف. وقد أبرزت هذه المرحلة أن تعزيز الإشعاع الدولي لا يُقاس فقط بكثافة المشاركة، بل أيضاً بقدرة الفاعل الوطني على إنتاج المبادرة، وصياغة المقترح، واثمين التجربة الوطنية داخل الفضاء الدولي.

وفي المقابل، تؤكد هذه المرحلة أن استدامة هذا التحول تتطلب معالجة عدد من التحديات البنيوية التي ما تزال تؤثر على وتيرة التثبيت المؤسسي. ويأتي في مقدمة هذه التحديات محدودية الموارد البشرية المتخصصة، بالنظر إلى الطابع المتزايد التعقيد والتقني لملف حقوق الإنسان، وما يفرضه من كفاءات متعددة التخصصات قادرة على التفاعل مع الأبعاد القانونية والمؤسسية والدبلوماسية والتقنية للملف. كما يظل عامل الموارد المالية محدداً أساسياً في توسيع نطاق الإصلاحات الجارية، وضمان استمرارية مشاريع التحديث، ومواكبة متطلبات الرقمنة والتأهيل المؤسسي، وتوفير الحد الأدنى من الدعم للآليات والهيئات الدولية.

ويُضاف إلى ذلك تحدي تطوير أدوات أكثر دقة لقياس الأثر، بما يسمح بتجاوز منطق تتبع الأنشطة نحو تقييم أثر السياسات والتدخلات على مستوى النتائج والتحويلات الفعلية. كما يظل من الضروري تعزيز التفاعل بين الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية، بما يضمن قدراً أكبر من الانسجام بين المرجعيات المعيارية الدولية والسياقات الوطنية، ويُعزز قابلية الالتزامات للتحويل إلى سياسات عمومية قابلة للتنفيذ والتقييم. ويظل كذلك توحيد نظم

تُظهر الحصيلة المسجلة خلال الفترة الممتدة من أبريل 2025 إلى أبريل 2026 أن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان دخلت مرحلة تحول مؤسسي نوعي، اتسمت بالانتقال التدريجي من منطق التدبير التفاعلي والوفاء الإجرائي بالالتزامات إلى مقاربة أكثر انتظاماً ونجاعة، تقوم على التخطيط، والتنسيق، والاستباق، وتتبع الأثر. وقد أتاح هذا التحول ترسيخ أسس اشتغال أكثر انتظاماً، وتحسين شروط الفعالية المؤسسية، وتعزيز القدرة على الربط بين الالتزامات الدولية ومتطلبات الفعل العمومي الوطني.

وتؤكد هذه المرحلة أن فعالية العمل الحقوقي المؤسسي لم تعد رهينة فقط بالوفاء الشكلي والإجرائي بالالتزامات أو بتدبير التفاعل الظرفي مع الاستحقاقات الدولية، بل أصبحت مرتبطة بمدى القدرة على تحويل المرجعيات والالتزامات إلى أدوات فعل عمومي مندمجة، قادرة على إنتاج الأثر، وتعزيز الالتقائية، ورفع النجاعة المؤسسية. كما أبانت هذه المرحلة أن الرهان الحقيقي لم يعد يقتصر على تطوير أدوات الاشتغال فحسب، بل أصبح يرتبط أيضاً بمدى القدرة على تثبيت منطق مؤسسي جديد يجعل من حقوق الإنسان عنصراً مهيكلًا في التخطيط العمومي، وفي التنسيق بين القطاعات، وفي تقييم السياسات العمومية.

ومن هذا المنطلق، تبرز ثلاثة دروس استراتيجية رئيسية:

• أولاً، يرتبط تعزيز موقع المندوبية الوزارية، إضافة إلى إعادة هيكلتها التنظيمية وتوسيع مجال تدخلها، وفقاً لمقتضيات المرسوم رقم 2.25.541 الصادر في 25 من ربيع الأول 1447 (18 سبتمبر 2025) بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وترسيخ وظيفتها كآلية وطنية للتنسيق والالتقائية، بما يضمن التكامل بين الفاعلين العموميين، ويحد من تشتت المبادرات، ويُيسّر بناء مقاربات أكثر انسجاماً في تدبير ملف حقوق الإنسان ومراكمة الخبرة ضمن ديمومتها. وقد أظهرت التجربة أن القيمة المضافة للمندوبية تتجلى أساساً في قدرتها على الربط بين مختلف مستويات التدخل، وعلى تأمين قدر أكبر من الانسجام بين البعد الوطني للسياسات العمومية والبعد الدولي للالتزامات ذات الصلة.

المعطيات الخاصة بتتبع تنفيذ التوصيات والتزامات حقوق الإنسان أحد الشروط الأساسية لتحسين النجاعة وضمان الالتفائية بين مختلف المتدخلين.

وعليه، فإن الرهان المركزي للمرحلة المقبلة لا يتمثل فقط في مواصلة هذا التحول، بل في تثبيته مؤسسياً، وتوسيع أثره عملياً، بما يضمن الانتقال من مرحلة إعادة البناء والتقوية إلى مرحلة التمكين والتأثير. ويقتضي ذلك تعزيز التملك المؤسسي المشترك لملف حقوق الإنسان، وتطوير أدوات رقمية مندمجة للتتبع والتحليل، وتوسيع مجالات التنسيق والتكامل بين مختلف الفاعلين وتقوية تملك المقاربة الحقوقية، بما يعزز موقع المندوبية الوزارية كفاعل

استراتيجي في هندسة السياسة العمومية الحقوقية، وكآلية وطنية للالتفائية والتنسيق والنجاعة المؤسسية.

ويتمثل التحدي الأساسي للفترة المقبلة في تحويل الديناميات التي تم إطلاقها إلى نتائج قابلة للقياس ومستدامة، والإسهام من خلال هذه النتائج في تعزيز إدماج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية، وكذا ترسيخ مكانة المغرب داخل النظام الدولي، وذلك في أفق تعزيز دور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان باعتبارها فاعلاً استراتيجياً ورافعة للتأثير في مجال النهوض بحقوق الإنسان، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.



المقر الجديد للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

كما تبرز هذه الحاجة في ظل تنامي عدد الأطر والخبراء والمتعاونين المنخرطين في إنجاز البرامج والمشاريع ذات الصلة بمهام وبرامج المندوبية الوزارية.

وفي هذا السياق، قررت المندوبية الوزارية توفير مقر جديد لها لما يكتسيه ذلك من أهمية استراتيجية من شأنها تعزيز القدرات المؤسسية للمندوبية وتحسين ظروف العمل والاستقبال، وتوفير فضاءات ملائمة للاجتماعات والتشاور، بما ينسجم مع المكانة التي تحتلها المندوبية الوزارية باعتبارها الآلية الحكومية المكلفة بتنسيق السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان وتتبع تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة في هذا المجال.

ومن شأن هذا الاستثمار أن يشكل دعامة أساسية لمواصلة تطوير أداء المندوبية الوزارية وتعزيز نجاعة تدخلاتها، بما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في أفضل الظروف ومواكبة الدينامية المتزايدة التي يعرفها ورش حقوق الإنسان بالمملكة.

أبرزت الحصيلة السنوية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان برسم سنة 2025-2026 التطور المتواصل في حجم ونوعية المهام والأنشطة التي تضطلع بها المؤسسة، سواء في مجال تنسيق إعداد التقارير الوطنية الموجهة إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أو مواكبة تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة، أو تنظيم اللقاءات التشاورية والندوات الوطنية والدولية، أو تعزيز التعاون مع مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

وقد أدى هذا التطور إلى تزايد الحاجة إلى فضاءات عمل وتجهيزات ملائمة تستجيب لمتطلبات الأداء الفعال للمهام المنوطة بالمندوبية الوزارية، وتمكنها من احتضان الاجتماعات الدورية واللقاءات التشاورية واستقبال الوفود والشخصيات الحكومية والأمنية التي تزايدت وتيرة حضورها وزيارتها لبلادنا.



المنذوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

BILAN DE 2025 L'ANNEE 2026

Une année de consolidation de l'édifice institutionnel
et de renforcement du rayonnement international du Maroc



Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste

“En effet ,l’engagement du Royaume du Maroc en faveur de la promotion des droits de l’Homme au niveau national ne se limite pas à leur simple consécration constitutionnelle; il devient également un pilier des politiques publiques et un paramètre essentiel à prendre en compte dans les choix stratégiques ,aussi bien économiques ,sociaux ,culturels qu’environnementaux.

Notre attachement immuable à la défense et à la consécration de ces droits n’a d’égal que Notre détermination inébranlable à poursuivre l’œuvre de consolidation et de perfectionnement de l’Etat de droit et de celle du renforcement des institutions ,en tant que choix volontaire et souverain.De même ,Nous veillons à conforter ces acquis, concomitamment à Notre interaction continue avec les nouveautés en matière des droits humains ,aussi bien au plan national que dans le cadre du système des droits de l’Homme de l’ONU.”

Extrait du Message adressé par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L’assiste, aux participants au Symposium international organisé à Rabat les 7 et 8 décembre 2023 à l’occasion du 75^e anniversaire de la Déclaration universelle des droits de l’Homme.



Mot de M. Mohammed El Habib Belkouch

**Délégué interministériel
aux droits de l'Homme**

Grâce aux Hautes Orientations Royales de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, notre pays a accompli des avancées majeures dans le domaine des droits de l'Homme, désormais érigé en pilier fondamental de l'édifice politique et en l'une des constantes constitutionnelles du Royaume du Maroc.

Cette orientation a été renforcée par l'intégration des droits de l'Homme comme composante essentielle des politiques publiques, à travers le lancement d'une série de chantiers de réforme visant à consolider le cadre politique, institutionnel et législatif y afférent, qu'il s'agisse de l'expérience de la justice transitionnelle, de la révision du Code de la famille (Moudawana), de la consécration des droits culturels, du développement humain, du renforcement du rôle de la société civile, ou encore de l'institutionnalisation du contrôle de la constitutionnalité des lois en matière de droits et libertés, entre autres.

Cette dynamique a permis d'ancrer la place des droits de l'Homme en tant que levier central dans l'élaboration des politiques publiques et comme vecteur fondamental du renforcement de l'édifice démocratique, ainsi que de la pérennisation des réformes, dans une perspective de valorisation des acquis et de traitement des défis avec un esprit de responsabilité et d'objectivité.

Fort de ces acquis, et conformément aux objectifs ayant présidé à la création de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme en avril 2011, le besoin de réexaminer son mode de fonctionnement et de repenser son positionnement au sein du paysage institutionnel s'est fait sentir. Cela visait à renforcer son rôle en tant qu'instance nationale chargée de la mise en œuvre, de l'établissement des rapports et du suivi, tout en améliorant sa fonction de coordination avec les différents départements gouvernementaux concernés. Cette trajectoire a permis à cette institution interministérielle de remplir ses missions avec une efficacité accrue et de renforcer sa présence dans un contexte international marqué par l'accélération des transformations du système des droits de l'Homme et l'émergence de nouveaux défis.

L'importance de valoriser l'expérience marocaine, devenue parmi les expériences pionnières susceptible d'être partagée avec les partenaires internationaux, s'est également imposée, d'autant plus que le Maroc a été parmi les premiers à créer une structure gouvernementale spécialisée dédiée aux droits de l'Homme, chargée de l'élaboration des rapports et de leur présentation devant les mécanismes internationaux, ainsi que du renforcement du dialogue et de la coopération avec les différents organes onusiens, et du suivi de la mise en œuvre des recommandations adressées à notre pays.

Cette dynamique a été accompagnée d'un renforcement du rôle de la Délégation au niveau national, en consolidant la coordination et la coopération entre les différents acteurs institutionnels (autorités

gouvernementales, législatives, judiciaires et sécuritaires), ainsi qu'en renforçant le partenariat avec la société civile.

Dans le cadre du renforcement de l'efficacité de son action, et afin de traduire la volonté institutionnelle de mettre en œuvre ces orientations, une nouvelle vision stratégique de la Délégation interministérielle a été adoptée. Elle repose sur la définition de priorités claires et de programmes de travail structurés, appuyés par une organisation institutionnelle à même d'assurer la mise en œuvre optimale de ces orientations stratégiques.

Le succès de cette vision reste tributaire du renforcement des ressources humaines qualifiées et de la mise à disposition des moyens matériels nécessaires, afin de garantir des résultats concrets répondant aux exigences des mutations que connaît le système international des droits de l'Homme, notamment en ce qui concerne le besoin de compétences spécialisées et d'expertises de haut niveau.

Dans ce contexte, la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme a œuvré, durant la période allant d'avril 2025 à avril 2026, à améliorer ses mécanismes de plaidoyer international et à consolider son ouverture aux expertises nationales et internationales. Convaincue de la nécessité de faire évoluer sa relation avec les mécanismes onusiens, elle s'est attachée à dépasser l'approche traditionnelle fondée sur la seule présentation des rapports, pour promouvoir une approche plus proactive reposant sur la force de proposition, le suivi, la veille institutionnelle et l'engagement dans le traitement des questions de droits de l'Homme actuelles et émergentes. Cette démarche vise également à mieux faire connaître le modèle marocain dans sa globalité et sa pluralité, à renforcer le rôle moteur du Royaume au sein du réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi, ainsi qu'à élargir le cercle des expertises internationales accompagnant les chantiers nationaux.

La Délégation interministérielle a également accordé une attention particulière aux acteurs de la société civile, considérés comme des partenaires stratégiques, à travers la révision des mécanismes de coopération et la mise en place de nouvelles bases permettant de renforcer leur contribution au plaidoyer international et de consolider leurs capacités.

Dans ce cadre, la Délégation interministérielle œuvre à renforcer l'efficacité de son action par la programmation d'un ensemble d'activités prioritaires, notamment dans les domaines du renforcement des capacités, de l'élaboration de rapports et de l'organisation de rencontres internationales, ainsi que par le développement de programmes de coopération et la conclusion de partenariats efficaces avec les agences des Nations Unies et l'ensemble des partenaires nationaux et internationaux, tant au niveau bilatéral que multilatéral.

Cette démarche s'inscrit dans une logique qui prend en considération les attentes des partenaires, ainsi que les évolutions régionales et internationales, en lien étroit avec les priorités nationales.

La mise en œuvre de ces orientations requiert une vision structurante, fondée sur les Hautes Orientations Royales, les dispositions constitutionnelles et les engagements internationaux du Royaume, soutenue par des outils exécutifs et des cadres de travail capables de les traduire en réalisations concrètes. Cette dynamique a revêtu une importance particulière au cours de l'année écoulée, une part importante de ses objectifs ayant été atteinte grâce au soutien et à la coopération de différents partenaires et acteurs, tant au niveau gouvernemental qu'auprès des agences onusiennes et d'autres partenaires internationaux.

SOMMAIRE

SOMMAIRE

Mot de M. Mohammed El Habib Belkouch Délégué interministériel aux droits de l'Homme	07
1. Une réforme institutionnelle renouvelée: Consolidation d'un positionnement stratégique et opérationnel	11
2. Structuration stratégique progressive: vers une vision plus claire et une action plus efficace	17
3. Consolidation de l'interaction avec le système international des droits de l'homme: intensification des échanges, diversification des canaux et amélioration de la qualité de la présence internationale	23
4. Dynamique de partenariat structuré avec la société civile: vers un partenariat plus organisé, efficient et impactant	33
5. Renforcement du rayonnement international: une présence active, des partenariats qualitatifs et un positionnement renforcé	43
6. Consolidation de l'intégration des droits de l'homme dans les politiques publiques et modernisation des outils de gouvernance	53
7. Leçons, défis et perspectives: vers l'ancrage de la transformation institutionnelle et le renforcement de l'efficacité stratégique	59

1

Une réforme institutionnelle renouvelée :

Consolidation d'un positionnement stratégique
et opérationnel

Audience accordée à M. Mohammed El Habib Belkouch, Délégué interministériel aux droits de l'Homme, par M. Aziz Akhannouch, Chef du Gouvernement, le 11 juin 2025



Une étape charnière dans l'évolution de la Délégation interministérielle

L'année 2025 a marqué une étape charnière dans l'évolution de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), à travers le lancement d'un chantier de réforme institutionnelle ayant permis de redéfinir son positionnement, ses missions et ses modalités de fonctionnement, tout en consolidant sa transition progressive vers l'exercice d'un rôle plus affirmé et plus efficace au sein du système national des droits de l'Homme.

Cette transformation s'est essentiellement concrétisée par l'adoption du décret n° 2.25.541, publié le 18 septembre 2025, relatif à la réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et à la définition de ses attributions. Ce décret a permis de mettre en place un nouveau cadre institutionnel davantage en phase avec la nature des missions qui lui sont confiées, dans un contexte marqué par la complexité croissante des engagements internationaux du Royaume et le besoin accru d'une coordination nationale plus efficace dans le domaine des droits de l'Homme.

Consolidation du rôle de coordination et renforcement du positionnement institutionnel

Cette réforme a consacré le rôle de la Délégation interministérielle en tant qu'instance nationale chargée d'assurer une interaction coordonnée et efficace du Royaume du Maroc avec le système des Nations Unies et les instances internationales compétentes en matière de droits de l'Homme. Cela s'opère via le renforcement de son rôle dans l'élaboration des rapports nationaux, le suivi de la mise en œuvre des engagements et recommandations internationaux, et l'accompagnement de l'intégration des normes internationales des droits de l'Homme dans les politiques publiques, ainsi que le soutien à l'implication

du Royaume dans les dynamiques et dialogues multilatéraux y afférents.

Le rattachement de la Délégation interministérielle au Chef du gouvernement revêt une importance institutionnelle particulière. Il traduit le caractère transversal des questions de droits de l'Homme et renforce le positionnement de la Délégation au sein de l'appareil gouvernemental, lui permettant d'exercer une fonction de coordination horizontale entre les différents départements ministériels et instances concernées, tout en consolidant son rôle d'espace de concertation, de coordination et de convergence des initiatives publiques liées aux droits de l'Homme.

Extension des domaines d'intervention aux niveaux national et international

Au-delà de sa mission d'élaboration, de présentation et de discussion des rapports nationaux relatifs à la mise en œuvre des engagements internationaux du Royaume et de l'interaction avec les mécanismes concernés, le rôle de la Délégation interministérielle a été renforcé dans les domaines liés à la contribution aux initiatives et aux enjeux internationaux relatifs aux droits de l'Homme. Cela inclut le soutien à la participation nationale dans les instances internationales, la contribution à l'étude des conventions internationales pertinentes, la proposition de mesures facilitant leur mise en œuvre, et le renforcement de la présence internationale du Royaume du Maroc et de son expérience en la matière.

Le nouveau décret a également élargi le champ d'intervention de la Délégation interministérielle. Au niveau national, elle est chargée de l'élaboration des stratégies, plans et programmes nationaux en matière de droits de l'Homme et du suivi de leur exécution, ainsi que de la coordination avec les secteurs gouvernementaux et instances concernées afin d'intégrer la dimension des droits de l'Homme dans les politiques publiques et les programmes sectoriels.

Restructuration administrative et modernisation des outils de gouvernance

Sur le plan organisationnel, cette transformation s'est traduite par l'adoption d'une nouvelle structure administrative plus cohérente avec les fonctions et attributions de la Délégation, articulée autour de quatre directions complémentaires :

- Direction de la planification et des relations avec la société civile ;
- Direction des rapports nationaux et du suivi ;
- Direction des études, de la veille et de la coopération internationale et régionale ;
- Direction des ressources humaines, financières et des affaires générales.

Cette organisation a permis de clarifier les chaînes de responsabilité, d'améliorer la répartition des tâches et de renforcer la spécialisation fonctionnelle, offrant ainsi de meilleures conditions pour l'efficacité de la gestion et la complémentarité des performances.

Parallèlement à cette réforme structurelle, la Délégation a lancé un chantier de modernisation de ses outils de travail et de développement de ses structures de soutien, dans une démarche visant à renforcer son efficacité institutionnelle et à améliorer ses capacités de suivi, de coordination et d'interaction. Ce chantier a notamment porté sur l'achèvement du plan de transformation numérique à travers le développement d'un système intégré de gestion de l'information, comprenant des applications dédiées à la gestion administrative, financière et technique, ainsi que des outils pour la gestion des partenariats et des conventions, le suivi des programmes et projets, et l'archivage des documents.

Un chantier de modernisation du système de documentation et d'archivage a également été lancé. Il a porté sur l'organisation des archives papier et numériques selon des normes modernes, et sur la mise en place d'une base de données dédiée à la documentation et au suivi des recommandations émises par les mécanismes onusiens des droits de l'Homme, permettant d'améliorer l'accès à l'information, de faciliter le suivi des engagements internationaux et de renforcer l'efficacité de l'interaction avec le système international des droits de l'Homme.

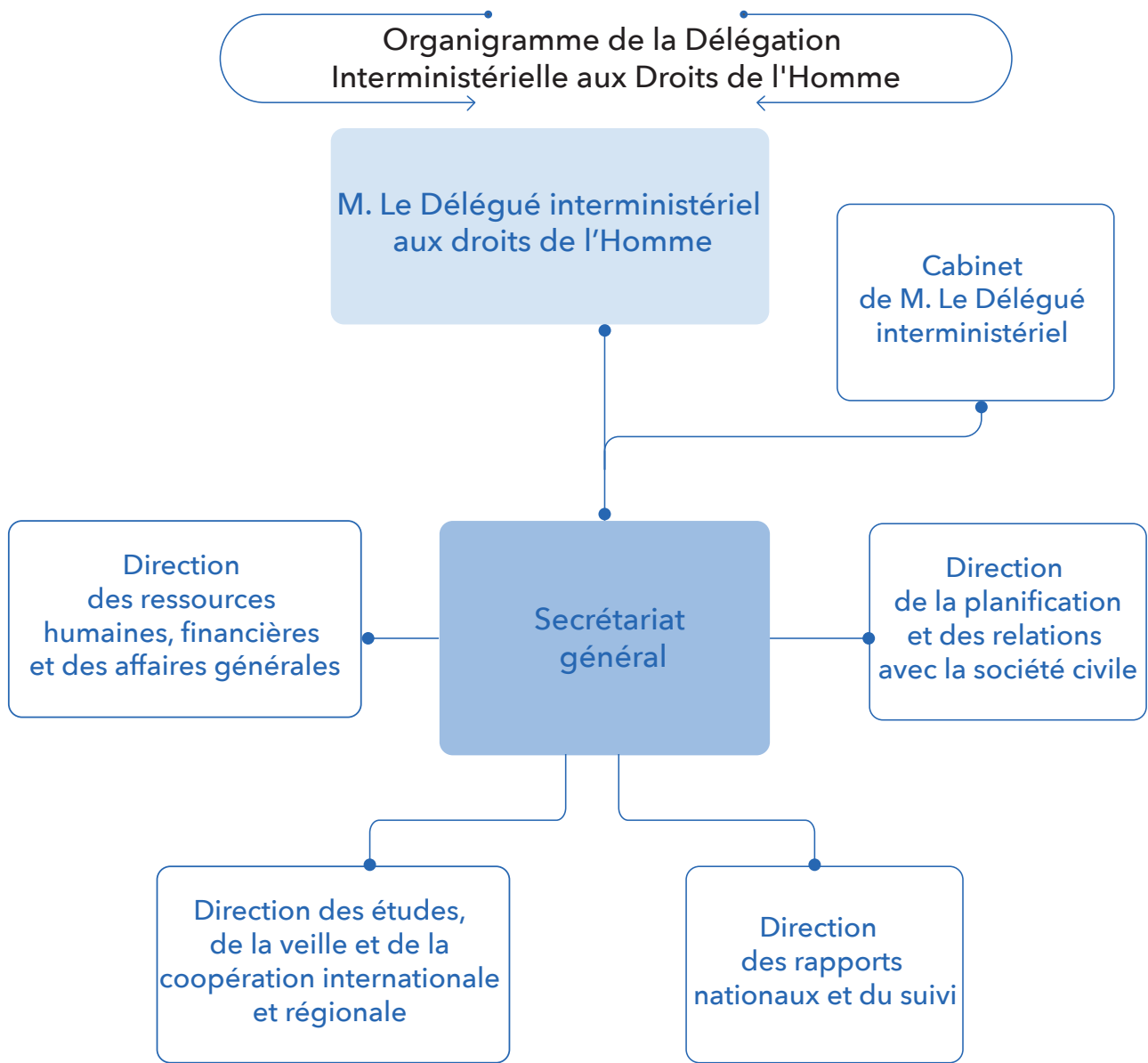
Dans la même lignée, la Délégation interministérielle a procédé à la mise à jour de son site internet, conformément aux normes de transparence, d'accessibilité et de facilité d'usage, tout en renforçant les exigences de sécurité informatique et en garantissant la continuité des services, pour accompagner les exigences de modernisation de l'administration et améliorer la qualité de l'interaction avec les usagers et les partenaires.

Ces évolutions ont permis d'améliorer le suivi des engagements, de faciliter les interactions avec les mécanismes internationaux et de renforcer les capacités de réaction de la DIDH. Elles ont également contribué à l'ancrage progressif d'une culture de gestion fondée sur la performance et la valorisation de l'information.

Toutefois, cette dynamique de transformation a également fait émerger des besoins importants, notamment en termes de ressources humaines qualifiées capables de suivre la complexité technique croissante des dossiers, ainsi que des moyens financiers nécessaires au développement des outils et au renforcement des processus adoptés.

Dans le cadre de la restructuration de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, un arrêté portant création de nouvelles divisions et de nouveaux services

a été adopté, conformément aux objectifs et aux missions qui lui sont confiés en vertu du décret pris par Monsieur le Chef du gouvernement.



المملكة المغربية
الطريق إلى المدينة
المنشقة العائمة

[illegible][illegible][illegible]

Décret n° 2.25.541 du 25 Rabii I 1447 (18 septembre 2025) portant réorganisation de la Délégation interministérielle chargée des droits de l'Homme et fixant ses attributions



2

Structuration stratégique progressive :
vers une vision plus claire et une action plus efficace

Transition vers une logique de planification et d'anticipation

Dans le prolongement de la réforme institutionnelle entreprise par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), la période couverte par le rapport a été marquée par le lancement d'un processus de structuration stratégique. L'objectif était de passer d'une logique d'intervention réactive, dictée par la gestion des échéances, à une logique plus structurée fondée sur la planification, la définition des priorités et le renforcement de la capacité à mesurer et à suivre l'action publique.

Ce processus a été initié par l'élaboration d'une nouvelle vision stratégique qui encadre l'action de la Délégation en tant que mécanisme national chargé d'assurer une interaction coordonnée et efficace du Royaume du Maroc avec le système international des droits de l'Homme. Cette orientation définit le positionnement de la DIDH non seulement comme un organe chargé de la gestion des engagements internationaux, mais également comme un instrument de coordination stratégique, de prospective et d'accompagnement de l'intégration des normes internationales dans les politiques publiques.

Elle vise à renforcer l'efficacité de la coordination nationale dans l'élaboration des rapports et le suivi de la mise en œuvre des recommandations et engagements internationaux, à soutenir l'engagement du Royaume dans les dynamiques multilatérales et à faciliter l'intégration des référentiels internationaux dans les politiques et programmes publics, tout en développant la capacité de la DIDH à accompagner les acteurs dans la réponse aux défis liés à l'effectivité des droits de l'Homme.

Élaboration d'un cadre référentiel stratégique intégré

Dans ce contexte, trois documents référentiels structurants ont été préparés, constituant le cadre régulateur de cette transformation :

- Le cadre des orientations stratégiques nationales dans le domaine des droits de l'Homme ;
- La stratégie institutionnelle de la Délégation interministérielle ;
- Le plan d'action au titre de l'année 2026.



Le cadre des orientations stratégiques nationales vise à définir les grandes orientations du Royaume en matière de droits de l'Homme au sein d'une vision intégrée, fondée sur les Hautes Orientations Royales, les référentiels nationaux et constitutionnels, et le Nouveau Modèle de Développement, ainsi que

sur les engagements internationaux, afin de renforcer la cohérence et la complémentarité des politiques publiques.

Quant à la stratégie institutionnelle de la Délégation, elle a réorganisé ses priorités et ses fonctions, en mettant l'accent sur le renforcement de la coordination et du

suivi des engagements internationaux, la consolidation de sa position au sein du système international, ainsi que le développement de ses capacités prospectives et la modernisation de ses méthodes de travail.

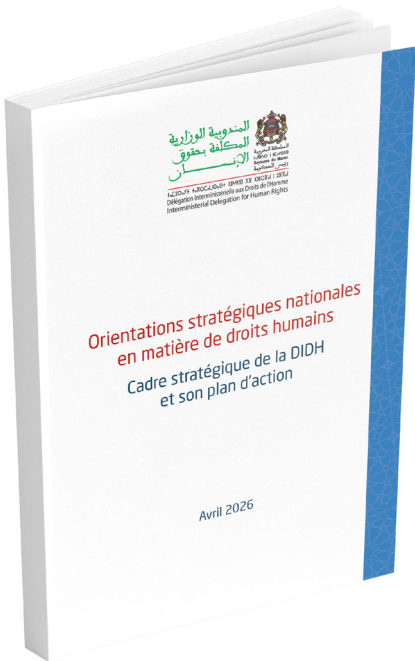
Dans le même contexte, le plan d'action pour l'année 2026 est venu traduire ces orientations en programmes et projets opérationnels et mesurables, assurant ainsi une articulation plus claire entre les priorités nationales, les exigences des engagements internationaux et les capacités de mise en œuvre.

Vers une gouvernance basée sur l'impact et l'évaluation

Ce processus a permis d'inscrire l'action de la Délégation dans une logique plus cohérente, fondée sur la clarté de la vision et l'alignement des interventions sur les objectifs, favorisant ainsi progressivement la planification, la mesure et l'évaluation.

Il a également contribué à clarifier sa position en tant qu'espace de coordination, d'analyse et de dialogue, et non seulement en tant qu'organe de gestion des engagements procéduraux.

Cela reflète une transition progressive d'une logique de gestion réactive vers une approche plus proactive et harmonieuse, axée sur la recherche de l'impact et le renforcement de l'efficacité de l'action publique dans le domaine des droits de l'Homme. Toutefois, ce processus est encore en cours de consolidation et reste tributaire de son appropriation par les différents acteurs, ainsi que de la capacité de la Délégation à développer des outils efficaces de suivi et d'évaluation, et à améliorer la précision du pilotage stratégique lors des prochaines étapes.



Stratégie institutionnelle de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme

Axe stratégique 1:

Affirmer le rôle de la Délégation interministérielle en tant que mécanisme national de coordination et de suivi des engagements internationaux

- Élaboration et coordination des rapports nationaux relatifs aux instruments internationaux des droits de l'Homme ;
- Structuration du processus national de préparation aux examens internationaux ;
- Suivi coordonné des recommandations émanant des mécanismes conventionnels et de l'Examen périodique universel (EPU) ;
- Renforcement des mécanismes nationaux de concertation et de coordination.

Axe stratégique 2:

Renforcer l'action internationale de la Délégation et consolider le positionnement du Maroc au sein du système international des droits de l'Homme

- Coordination de la participation du Maroc aux sessions du Conseil des droits de l'Homme ;
- Participation à l'organisation d'événements internationaux et régionaux ;
- Renforcement de la coopération bilatérale et multilatérale ;
- Accompagnement des visites des mécanismes internationaux ;
- Développement d'outils de veille, de valorisation stratégique et de communication à l'échelle internationale ;
- Contribution aux différentes initiatives des mécanismes internationaux et régionaux conformément aux priorités nationales.

Axe stratégique 3 :

Anticiper les évolutions du système international et accompagner l'évolution du référentiel des droits de l'Homme

- Accompagnement de l'intégration des questions émergentes relatives aux droits de l'Homme dans les contributions nationales ;
- Promotion d'une approche prospective des évolutions du système international ;
- Participation du Royaume du Maroc aux débats relatifs à l'évolution des mécanismes et instruments juridiques internationaux ;
- Anticipation des effets des mutations numériques, environnementales et géopolitiques sur les droits de l'Homme.

Axe stratégique 4 :

Renforcer la gouvernance institutionnelle et la capacité stratégique de la Délégation interministérielle

- Consolidation des mécanismes de coordination avec les acteurs institutionnels nationaux ;
- Renforcement de la communication institutionnelle et valorisation des activités de la Délégation ;
- Amélioration des méthodes de travail et des outils de gestion stratégique ;
- Promotion d'une culture organisationnelle fondée sur la responsabilité, la qualité, la performance et l'innovation.

3

Consolidation de l'interaction avec le système international des droits de l'homme:

intensification des échanges, diversification des canaux et amélioration de la qualité de la présence internationale

Une dynamique croissante d'engagement international

La période allant d'avril 2025 à avril 2026 a été marquée par une intensification notable de l'interaction de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme avec le système international des droits de l'homme. Cette dynamique s'est manifestée tant au niveau du respect des engagements conventionnels que de l'interaction avec les mécanismes onusiens, ainsi que par une implication accrue dans les débats normatifs internationaux relatifs aux questions émergentes des droits de l'homme. Cette évolution traduit un passage progressif d'une approche principalement centrée sur le respect procédural des obligations internationales vers une démarche plus structurée et plus efficace, fondée sur l'amélioration de la qualité de l'interaction, l'élargissement des espaces de présence et le renforcement du positionnement du Royaume au sein des dynamiques internationales relatives aux droits de l'Homme.

L'élaboration des rapports nationaux comme vecteur central de l'interaction internationale

Dans ce cadre, la Délégation a poursuivi l'exercice de son rôle central dans la coordination de l'élaboration des rapports nationaux destinés aux mécanismes onusiens des droits de l'homme, considérés comme l'un des principaux leviers de mise en œuvre des engagements internationaux du Royaume.

Au cours de la période considérée, ce travail a notamment porté sur la préparation du rapport à mi-parcours relatif à la mise en œuvre des recommandations issues du quatrième cycle de l'Examen périodique universel (EPU), en coordination avec les départements ministériels et les institutions concernés, dans le respect de l'engagement volontaire souscrit par le Royaume devant le Conseil des droits de l'Homme à la suite de l'adoption des résultats de ce cycle.

L'élaboration de ce rapport s'est distinguée par l'adoption d'une approche participative plus ouverte, concrétisée par l'organisation de consultations avec des acteurs de la société civile. Cette démarche a permis d'enrichir le contenu du rapport, de renforcer sa dimension participative et de consolider la crédibilité de cet exercice national en tant qu'outil de suivi et d'évaluation intermédiaire de la mise en œuvre des recommandations.

Dans le même cadre, le processus d'élaboration du sixième rapport périodique relatif à la Convention contre la torture a été finalisé en mai 2025 et transmis pour dépôt, permettant ainsi au Royaume de s'acquitter de ses obligations conventionnelles dans les délais prévus.

Une programmation conventionnelle plus régulière et davantage anticipée

Parallèlement, la Délégation a lancé le processus d'élaboration de trois rapports conventionnels majeurs :

- le cinquième rapport périodique relatif au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels ;
- le septième rapport périodique relatif au Pacte international relatif aux droits civils et politiques ;
- le document regroupant les cinquième et sixième rapports périodiques relatifs à la Convention relative aux droits de l'enfant.

Dans ce cadre, une réunion de lancement du processus d'élaboration de ces trois rapports a été organisée par la Délégation en avril 2026, avec la participation des départements gouvernementaux, des institutions nationales et des autres parties prenantes concernées. Cette rencontre a permis de présenter la nouvelle approche méthodologique ainsi que la dynamique participative qui encadrera la préparation de ces rapports.

Il est également prévu de lancer le processus d'élaboration du rapport périodique relatif à la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, dont le dépôt est attendu en février 2027.

Une interaction soutenue avec les mécanismes onusiens des droits de l'homme

Au-delà de la gestion des obligations liées aux rapports, la Délégation a poursuivi son interaction régulière avec les différents mécanismes onusiens des droits de l'homme à travers le traitement des communications individuelles, des lettres conjointes, des appels urgents ainsi que des demandes d'informations et d'éclaircissements émanant des mécanismes conventionnels et non conventionnels, en étroite coordination avec les départements et institutions concernés.

À cet égard, quarante et un (41) cas ont été traités au cours de la période considérée, dont seize (16) nouvelles affaires. Ceux-ci se répartissent entre communications individuelles, lettres conjointes, demandes de révision et dossiers de suivi, reflétant l'ampleur croissante et la complexité accrue des interactions avec ces mécanismes.

Cette interaction a concerné plusieurs organes conventionnels, notamment le Comité contre la torture, le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale, le Comité des disparitions forcées et le Comité des droits de l'enfant. Elle a également porté sur les procédures spéciales, en particulier le Groupe de travail sur la détention arbitraire, le Groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires ainsi que les différentes procédures spéciales relevant du Conseil des droits de l'homme.

Ce travail a contribué à améliorer la qualité des réponses apportées, à renforcer la coordination interinstitutionnelle et à consolider la crédibilité du Royaume du Maroc dans ses interactions avec les mécanismes internationaux.

Ouverture accrue aux enjeux émergents des droits de l'Homme

Dans le même esprit, la Délégation a poursuivi son interaction avec les demandes d'informations et les questionnaires thématiques transmis par le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et d'autres mécanismes onusiens. Des contributions nationales ont ainsi été préparées en réponse à près de vingt-cinq (25) demandes de contribution

41 cas durant
la période concernée

16 nouveaux
cas

Communications
individuelles

Communications
conjointes

Demandes
de réexamen

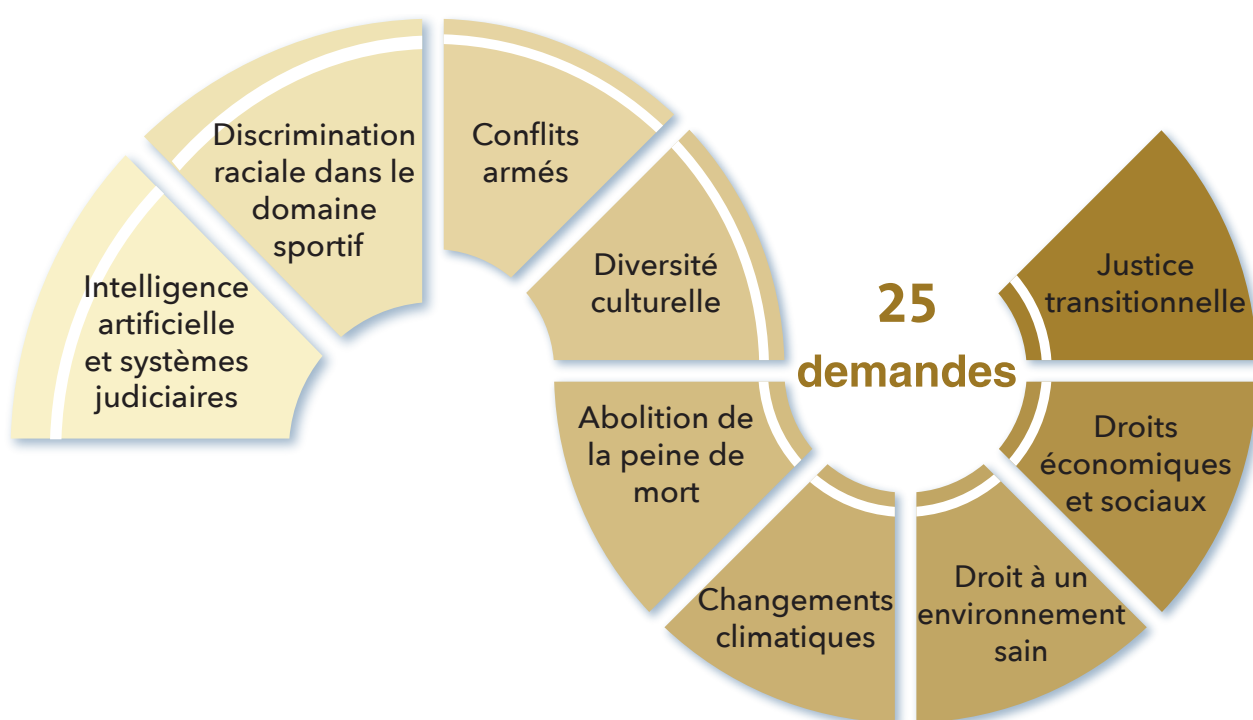
Dans le cadre
du suivi

destinées à alimenter des rapports internationaux élaborés par les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme.

Ces contributions ont porté sur des thématiques variées, notamment la justice transitionnelle, les droits économiques et sociaux, le droit à un environnement sain, l'intelligence artificielle et les systèmes judiciaires, les changements climatiques, l'abolition de la peine de mort, la diversité culturelle, les conflits armés ainsi que la

discrimination raciale dans le domaine du sport.

Cette interaction régulière témoigne d'une évolution qualitative de l'engagement de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme dans les agendas internationaux émergents des droits de l'homme et d'un élargissement des domaines de son intervention au-delà du cadre conventionnel traditionnel.



De l'interaction avec les normes à la contribution à leur élaboration

Au-delà de la gestion des engagements et de l'interaction avec les mécanismes internationaux, la Délégation a participé à plusieurs processus normatifs internationaux en formulant des observations et des avis sur des questions à caractère normatif ou conceptuel, notamment la définition du terrorisme et de l'extrémisme violent en droit international, les disparitions forcées dans le contexte de la répression transnationale, la réforme du système des organes conventionnels ainsi que la convention des Nations Unies relative à la cybercriminalité.

Cet engagement traduit une évolution progressive d'une position d'interaction avec les normes internationales vers une participation active à leur élaboration, renforçant ainsi le positionnement du Royaume en tant qu'acteur capable non seulement d'interagir avec le système international, mais également de contribuer à l'évolution de ses normes et de ses référentiels.

Renforcement de la présence au sein du Conseil des droits de l'homme

Cette dynamique s'est également manifestée à travers une participation active aux 59e et 61e sessions du Conseil des droits de l'homme. L'engagement de la DIDH ne s'est pas limité à une présence institutionnelle, mais s'est également traduit par une contribution active à l'animation de débats de haut niveau portant sur des questions structurantes telles que les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi (NMIRF), les entreprises et les droits de l'homme ainsi que la participation des femmes.

Ces initiatives ont été conduites en partenariat avec plusieurs États, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, le Fonds des Nations Unies pour la population et des experts internationaux.

Cette présence a permis de mettre en valeur l'expérience marocaine dans les espaces de dialogue onusiens, de renforcer la visibilité du positionnement du Royaume et de promouvoir son expertise dans des domaines bénéficiant d'un intérêt croissant au sein de l'agenda international des droits de l'homme.



Participation de M. Mohammed El Habib Belkouch, Délégué interministériel aux droits de l'Homme, à la 59^e session du Conseil des droits de l'Homme à Genève





Vers une présence internationale plus proactive et plus structurée

Dans le prolongement de cette dynamique, l'année en cours devrait être marquée par l'organisation au Maroc de plusieurs rencontres internationales consacrées à des questions d'actualité, notamment l'évaluation du mécanisme de l'Examen périodique universel vingt ans après sa création, la réforme du système international des droits de l'homme ainsi que d'autres initiatives thématiques reflétant la volonté de la

Délégation de consolider une présence plus proactive, plus régulière et davantage inscrite dans les grands débats internationaux.

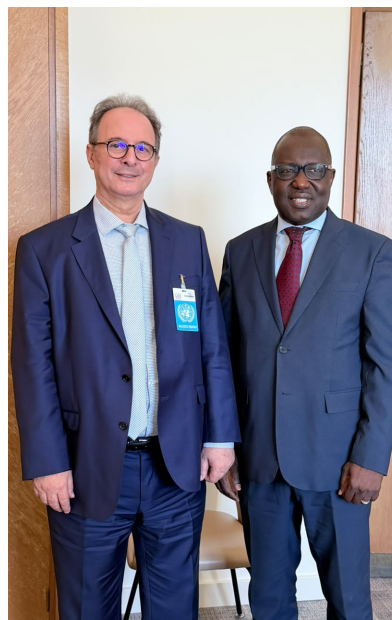
Dans son ensemble, cette dynamique traduit un passage progressif d'une logique centrée sur la gestion des engagements internationaux vers une logique de construction d'une présence internationale plus structurée, mieux positionnée et davantage en mesure de contribuer à l'orientation des débats internationaux relatifs aux droits de l'Homme.



Temps forts de la participation à certaines activités de la 61^e session du Conseil des droits de l'Homme



Rencontres bilatérales de haut niveau en marge de la 61^e session du Conseil des droits de l'homme



4

Dynamique de partenariat structuré avec la société civile :

vers un partenariat plus organisé, efficient et impactant

Renforcement du partenariat institutionnel avec la société civile et mise en place de mécanismes de soutien

Durant la période allant d'avril 2025 à avril 2026, la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) a poursuivi ses efforts visant à renforcer sa dynamique d'ouverture envers la société civile, dans le cadre d'une orientation visant à faire évoluer le partenariat avec les acteurs associatifs d'une logique de soutien ponctuel vers une logique de coopération organisée et d'accompagnement structuré, renforçant ainsi leur contribution aux dynamiques de promotion des droits de l'Homme aux niveaux national et international.

Cette orientation s'inscrit dans une approche considérant la société civile comme un acteur stratégique et un partenaire institutionnel dans les efforts de promotion des droits de l'Homme, et non comme un simple bénéficiaire de soutien ou un interlocuteur dans le cadre de la consultation. Cela est en cohérence avec les rôles croissants que jouent les acteurs associatifs dans les domaines du plaidoyer, de la sensibilisation, de la formation, de

l'accompagnement, de la contribution au débat public, ainsi que dans l'interaction avec les mécanismes internationaux.

Dans ce cadre, la DIDH a poursuivi le développement de ses mécanismes de partenariat avec les associations, en améliorant les conditions d'accès aux programmes de soutien, en renforçant la transparence des procédures de sélection et en élevant la qualité de l'accompagnement et du suivi. Cela s'est concrétisé, en 2025, par le lancement d'un appel à projets associatifs qui a suscité un intérêt significatif.

À l'issue d'un processus de sélection structuré, ayant nécessité la tenue de sept réunions du comité dédié à l'examen des projets, quarante-quatre (44) projets ont été sélectionnés et encadrés. Ceux-ci ont fait l'objet d'une phase d'amélioration et d'adaptation méthodologique avant la finalisation du processus contractuel, ce qui a permis d'accroître la qualité des projets retenus et d'améliorer leur cohérence avec les priorités et les orientations de la DIDH.

Ce processus a abouti à la conclusion de seize (16) conventions de partenariat dans le cadre du mécanisme de l'appel à projets, en plus de six (6) conventions spécifiques ayant



permis de soutenir des initiatives qualitatives ciblées, notamment liées à l'organisation d'activités thématiques ou se rapportant au renforcement de la participation aux événements internationaux relatifs aux droits de l'Homme. Ce soutien ne s'est pas limité à la dimension financière, mais a également inclus un accompagnement régulier des associations bénéficiaires, à travers un encadrement méthodologique, un accompagnement à la mise en œuvre des projets, un appui à l'élaboration des rapports et le suivi des réalisations. Cela a contribué à renforcer les capacités organisationnelles et méthodologiques de plusieurs acteurs associatifs, ainsi qu'à améliorer la qualité de la mise en œuvre de leurs actions et leur conformité aux exigences de bonne gouvernance.

Implication de la société civile dans le suivi des engagements internationaux et renforcement de la participation

Parallèlement, la Délégation interministérielle a poursuivi l'implication de la société civile dans les processus liés au suivi des

engagements internationaux du Royaume, renforçant ainsi le caractère participatif d'un grand nombre de pratiques liées aux droits de l'Homme.

Dans ce cadre, la DIDH a organisé une rencontre consultative sur le rapport à mi-parcours relatif à la mise en œuvre des recommandations du quatrième cycle de l'Examen Périodique Universel (EPU), le 22 juillet 2025, avec la participation de dix-huit (18) associations. Cette rencontre a permis de recueillir des contributions qualitatives ayant enrichi le rapport précité et renforcé sa dimension participative.

La Délégation interministérielle a également continué de répondre aux demandes des associations, que ce soit pour le soutien à l'organisation d'activités ou pour la contribution à des initiatives nationales et internationales liées aux droits de l'Homme. À cet égard, quarante-deux (42) demandes de soutien ont été examinées, portant principalement sur l'organisation d'activités de sensibilisation, le débat public, la promotion de la culture



des droits de l'Homme ou la participation à des forums et rendez-vous internationaux. La DIDH a également contribué à fournir les données nécessaires à l'élaboration de rapports nationaux liés au partenariat entre l'État et les associations, et à répondre aux demandes d'informations liées à l'évaluation du soutien public destiné au tissu associatif.

Élargissement des partenariats au service de l'impact sociétal et du renforcement des capacités

Outre le soutien aux projets et le renforcement de la concertation, la Délégation a élargi ses champs d'action avec la société civile vers des initiatives plus qualitatives visant à influencer l'espace public, notamment à travers le soutien aux initiatives de sensibilisation, de formation et de renforcement des capacités dans des domaines émergents ou à fort impact sociétal.

Dans ce contexte, la DIDH a lancé des initiatives visant à renforcer l'intégration de l'approche des droits de l'Homme dans la couverture médiatique, en particulier

dans le domaine sportif. Cela tient compte des opportunités offertes par les grandes manifestations sportives pour promouvoir la culture des droits de l'Homme, la lutte contre la discrimination et les discours de haine, d'autant que le Royaume du Maroc se prépare à organiser des rencontres continentales et internationales de football, notamment la Coupe du monde 2030.

Dans le cadre de l'élargissement des champs de partenariat vers des espaces à fort impact sociétal, la Délégation a accordé une importance particulière à l'intégration de l'approche droits de l'Homme dans le domaine sportif, en tant que levier vital visant à influencer l'opinion publique et ancrer les valeurs d'égalité, de rejet de la discrimination et des discours de haine. À cet égard, des initiatives ont été lancées en direction des acteurs des médias sportifs, incluant l'organisation de sessions de formation à Casablanca et Tanger, dont ont bénéficié plus de cent (100) journalistes. L'objectif étant de renforcer leurs capacités à produire des contenus médiatiques respectant les principes des droits de l'Homme et observant les règles





de déontologie et de responsabilité sociale dans la couverture sportive.

Ce chantier a été couronné par la publication d'un guide professionnel de référence intitulé « **Guide du journaliste sportif : pour une presse sportive engagée dans les droits de l'Homme** », élaboré en arabe, en français et en anglais, avec une traduction en cours en langue amazighe. Ce guide constitue un outil pratique pour encadrer la pratique médiatique sportive sur la base du respect des droits de l'Homme, surtout dans le contexte des préparatifs nationaux pour accueillir de grands événements sportifs. Ce guide reflète un changement qualitatif dans l'approche de la relation entre les médias sportifs et les droits de l'Homme, passant d'une logique de

couverture traditionnelle à une logique de sensibilisation et d'éducation aux valeurs humaines dans l'espace sportif.

Ces efforts ont contribué à :

- Ancrer une approche préventive des phénomènes de discrimination dans le domaine médiatique sportif, en renforçant les capacités des professionnels à adopter des pratiques respectueuses des droits de l'Homme ;
- Promouvoir les valeurs de tolérance, de respect mutuel et de vivre-ensemble, à travers l'encouragement d'une couverture médiatique responsable et inclusive, respectueuse des droits de l'Homme et contribuant au renforcement de la cohésion sociale.





Cette orientation a permis d'élargir le champ du partenariat avec la société civile et les professionnels vers des espaces plus influents dans la formation de l'opinion publique, et de lier le partenariat civil à des objectifs plus larges liés à la prévention, à la sensibilisation, à la lutte contre la discrimination et à la promotion des valeurs de tolérance et de vivre-ensemble.

Toutefois, cette dynamique fait encore face à des défis liés à la nécessité d'une plus grande concentration thématique, au renforcement

des capacités de plaidoyer de certains acteurs associatifs, permettant une transition progressive d'une logique de soutien aux initiatives vers une logique de construction d'impact plus durable et efficient, ainsi qu'à l'importance de l'adhésion à la nouvelle stratégie de la Délégation et à ses domaines de compétence, tout en accordant plus d'intérêt aux questions émergentes pour contribuer au débat international et aux préoccupations qui en découlent.



Rencontres avec la société civile

Le Délégué interministériel a tenu, au cours de cette période, à intensifier les rencontres et la concertation avec les différents acteurs. Il a reçu un nombre important de représentants d'associations de la société civile, notamment des organisations de défense des droits de l'Homme, des organisations féminines et sectorielles.

Ces rencontres ont constitué une occasion d'échanger des points de vue sur les évolutions récentes de la situation des droits de l'Homme, de présenter les éclairages nécessaires concernant la stratégie adoptée par la Délégation interministérielle, ses objectifs et ses priorités, ainsi que d'examiner les moyens de renforcer la coopération et le partenariat dans ce cadre, afin d'assurer une plus grande efficacité de la coordination et une meilleure complémentarité des efforts entre les différents acteurs nationaux et internationaux.



Rencontres avec des organisations marocaines de défense des droits de l'Homme



5

Renforcement du rayonnement international:
une présence active, des partenariats qualitatifs et
un positionnement renforcé

المنتدى العربي الإفريقي "المقاولة وحقوق الإنسان"

من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول
يراعي حقوق الإنسان

25 و 24
يونيو
2025
مراكش

INTER-MINISTERIAL DELEGATION FOR HUMAN RIGHTS

Corner of Av. Ibn Sina and wadi Al-Mahazine Street, Agdal - Rabat. ☎ +33 5 37 37 37 06 | 04/05/05

ديناميكية د'une présence internationale croissante et d'un positionnement évolutif

La période couverte par ce rapport a été marquée par un renforcement notable de la présence de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) dans les espaces régionaux et internationaux, à travers une dynamique croissante alliant présence institutionnelle régulière, engagement dans des espaces de dialogue de haut niveau, développement de partenariats et lancement d'initiatives à portée internationale. Cela a contribué à renforcer le positionnement du Maroc au sein des dynamiques internationales relatives aux droits de l'Homme.

Cette présence croissante reflète une évolution du positionnement de la Délégation : d'un acteur principalement mobilisé dans l'accompagnement de la mise en œuvre des engagements internationaux, elle est devenue un acteur qui contribue également à orienter les débats internationaux, à élargir les champs de coopération et à valoriser l'expérience

nationale marocaine au sein des espaces multilatéraux.

Initiatives internationales structurantes et diversification de la présence dans les espaces multilatéraux

Dans ce cadre, l'organisation du Forum arabo-africain sur l'entreprise et les droits de l'Homme, tenu à Marrakech les 24 et 25 juin 2025, a constitué l'un des moments forts de la période couverte par le rapport, réunissant environ 300 participants de plus de 30 pays arabes et africains.

Ce forum a permis de :

- Ancrer la position du Maroc en tant qu'espace régional de dialogue sur les entreprises et les droits de l'Homme ;
- Promouvoir l'échange d'expertises et de bonnes pratiques ;
- Élargir le débat sur la responsabilité de l'État et de l'entreprise dans le respect des droits de l'Homme ;
- Accompagner le processus d'élaboration d'un instrument international en cours de négociation dans ce domaine.

Il a également contribué à démontrer la capacité du Maroc à accueillir des espaces de dialogue de haut niveau et à jouer un rôle de facilitateur dans la promotion du dialogue Sud-Sud sur des questions d'intérêt commun prioritaire.

Parallèlement, la Délégation a poursuivi sa présence régulière dans les espaces internationaux et régionaux concernés, à travers sa participation à des réunions de haut niveau et à des espaces de dialogue multilatéraux traitant de questions émergentes ou prioritaires de l'agenda international des droits de l'Homme. Cela reflète son engagement dans une dynamique croissante fondée sur la diversification des domaines d'interaction et le renforcement de la présence dans les débats normatifs et thématiques.

Dans ce contexte, la Délégation a participé au Forum de Lisbonne sur l'intelligence artificielle et la gouvernance mondiale (octobre 2025), où ont été examinés les défis en matière de droits de l'Homme liés aux transformations numériques et à l'intelligence artificielle, ainsi que les moyens d'élaborer une gouvernance internationale intégrant la dimension des

droits de l'Homme dans la régulation de ces technologies émergentes, tout en mettant en avant l'expérience nationale en matière d'équilibre entre innovation technologique et protection des droits et libertés fondamentaux.

La Délégation a également participé au troisième dialogue informel entre le Royaume du Maroc et le Royaume-Uni sur les droits de l'Homme (novembre 2025), qui a constitué une occasion de renforcer le dialogue et d'approfondir la concertation sur plusieurs questions d'intérêt commun et de renforcer la coopération bilatérale, notamment en ce qui concerne le développement des mécanismes nationaux et l'échange de bonnes pratiques en matière de gouvernance des droits de l'Homme.

Au niveau régional, la Délégation a maintenu sa présence aux travaux de la Commission arabe permanente des droits de l'Homme et à plusieurs rencontres régionales, permettant de renforcer la coordination arabe sur les questions de droits de l'Homme, l'échange d'expertises sur les défis communs et le renforcement de la présence arabe dans les débats internationaux.



Rencontres tenues en marge des travaux du Forum arabo-africain sur l'entreprise et les droits de l'Homme à Marrakech





Création du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de rapportage et de suivi

Le Maroc, aux côtés du Portugal et du Paraguay, a participé à la création du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi, fondé avec le soutien du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme. Ce réseau vise essentiellement à renforcer la coordination entre ces mécanismes, à échanger des expertises et des bonnes pratiques, et à développer des outils de travail communs pour améliorer la qualité des rapports et garantir un suivi plus efficace des recommandations internationales. Le Maroc coordonne actuellement le travail du comité exécutif de ce réseau, qui compte désormais près de 30 pays.

Dans ce cadre, M. Mohammed El Habib Belkouch, Délégué interministériel aux droits de l'Homme, a participé aux travaux de la troisième rencontre du réseau à Lisbonne, le 26 janvier 2026. Cette rencontre a permis de présenter le plan d'action du réseau et de discuter des moyens de renforcer son rôle dans l'accompagnement de la mise en œuvre des engagements internationaux. M. le Délégué interministériel a exposé l'expérience du Royaume en matière de coordination et de suivi des engagements, ainsi que sa contribution à l'édification de ce réseau. Il a également souligné l'importance de discuter des défis communs rencontrés par les mécanismes nationaux, appelant à renforcer le rôle du réseau en tant qu'espace de coopération et de partage d'expériences. La quatrième rencontre du réseau devrait se tenir au Maroc au début de l'année prochaine.





De la représentation à l'influence et à la consolidation des partenariats internationaux

Dans le prolongement de cette présence, la Délégation a contribué à l'élaboration de contributions nationales pour plusieurs rapports et initiatives internationales, notamment ceux liés aux Objectifs de Développement Durable (ODD) et aux initiatives africaines liées à l'égalité, renforçant ainsi sa position en tant qu'acteur contribuant à l'élaboration des contenus et des positions, au-delà de sa seule représentation institutionnelle.

Cette orientation a été renforcée par l'élargissement de la coopération avec plusieurs partenaires :

- Accords de coopération avec le PNUD, l'UNFPA et ONU Femmes ;
- Élaboration de protocoles d'accord ou de mémorandums d'entente avec des mécanismes similaires au Qatar, aux Émirats arabes unis et en Mauritanie ;
- Échanges institutionnels avec les Pays-Bas, la Corée du Sud et le Qatar ;
- Intérêt croissant des pays arabes et africains pour l'expérience marocaine.

Des négociations sont en cours pour conclure des accords avec d'autres instances internationales. Des mémorandums de coopération ont également été signés avec des institutions nationales :

- La Commission Nationale de contrôle de la protection des Données à caractère Personnel (CNDP) ;
- La Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion (DGAPR) ;
- L'Instance Nationale de la Probité, de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption (INPPLC).

La Délégation a également accueilli les membres du conseil consultatif de l'Institution indépendante des Nations Unies sur les personnes disparues en Syrie, qui a tenu sa dernière session au Maroc, offrant l'occasion de découvrir l'édifice institutionnel national en matière de droits de l'Homme et l'expérience de la justice transitionnelle. Il convient de rappeler que cette institution constitue un mécanisme créé par l'Assemblée générale des Nations Unies et que sa présidente a été nommée par le Secrétaire général des Nations Unies au rang de Secrétaire générale adjointe. Son conseil consultatif est composé de personnalités issues de plusieurs pays, dont la Syrie.

』 Mémorandums de coopération avec des institutions nationales 』





Rencontres avec les organisations internationales et les ambassadeurs accrédités

Au cours de la période considérée, M. le Délégué interministériel aux droits de l'Homme a reçu plusieurs ambassadeurs de pays amis accrédités au Maroc et tenu des rencontres bilatérales avec les responsables de diverses organisations internationales. Ces rencontres ont constitué l'occasion de mettre en lumière les acquis du

Royaume en matière de promotion des droits de l'Homme ainsi que les grands chantiers de réforme engagés dans ce domaine. Elles ont également permis de présenter l'expérience de la Délégation interministérielle et sa nouvelle stratégie visant à renforcer l'exercice de ses missions en tant que mécanisme interministériel de coordination et de suivi de la mise en œuvre des engagements internationaux en matière de droits de l'Homme.



Entretiens du Délégué interministériel aux droits de l'homme avec plusieurs délégations étrangères et organisations internationales



6

Consolidation de l'intégration des droits de l'homme dans les politiques publiques et modernisation des outils de gouvernance

Intégration de l'approche droits de l'Homme dans les politiques publiques sectorielles

Dans le prolongement de la dynamique institutionnelle et des partenariats nationaux et internationaux observés durant la période couverte par ce rapport, la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) a poursuivi ses efforts visant à renforcer l'intégration de l'approche des droits de l'Homme dans les politiques publiques sectorielles, tout en accompagnant le processus de modernisation des outils de gestion, de gouvernance et de planification dans ce domaine.

Sur le plan de la coordination et de l'accompagnement des politiques publiques, la DIDH a œuvré à accompagner un certain nombre de programmes gouvernementaux à caractère stratégique, afin de garantir leur alignement progressif avec les engagements internationaux du Royaume en matière de droits de l'Homme. Ce travail a été effectué en coordination avec les secteurs concernés, contribuant ainsi à renforcer la convergence des interventions et à améliorer la cohérence entre les politiques publiques concernées.

La Délégation a également contribué à plusieurs mécanismes de coordination interinstitutionnelle, renforçant ainsi le caractère transversal des questions de droits de l'Homme au sein de l'action gouvernementale, et soutenant le

processus d'alignement des politiques sectorielles sur les normes internationales, dans le cadre d'une approche plus intégrée et complémentaire entre les engagements internationaux et les priorités nationales. Cela a contribué à améliorer la qualité de la décision et de la position officielle de notre pays.

Modernisation des outils de gouvernance et transformation numérique

Parallèlement à cette dimension liée aux politiques publiques, la DIDH a poursuivi ses efforts dans le domaine de la modernisation de ses outils de gouvernance interne et du développement de la transformation numérique, en tant que levier essentiel visant à améliorer l'efficacité de la performance et à renforcer la qualité du suivi des engagements.

À cet égard, il a été procédé au lancement de l'élaboration du système d'information intégré dédié à la gestion des activités de la Délégation, couvrant les aspects administratifs, financiers et techniques, afin d'améliorer les flux d'informations et d'unifier les données de suivi.

Des applications informatiques sont également en cours de développement pour :

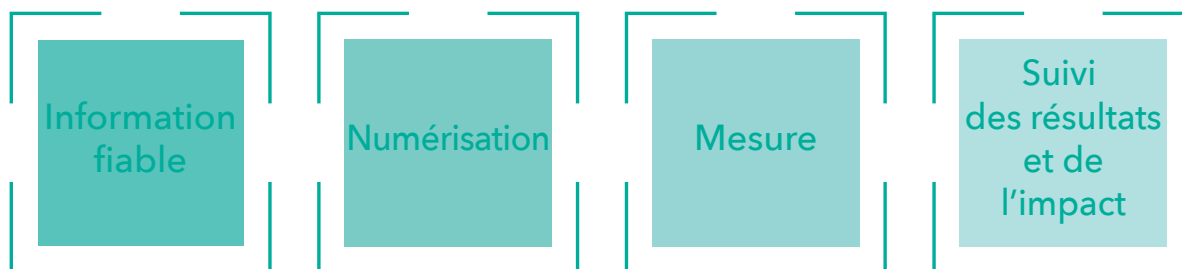
- La gestion des partenariats ;
- Le suivi des projets ;
- L'archivage des documents ;
- Le suivi des recommandations émises par les instances onusiennes.



Ce dispositif contribue à une meilleure organisation des données et facilite leur exploitation pour l'analyse et l'aide à la décision, ainsi que leur mise à la disposition des différents acteurs concernés.

Un chantier structurant de modernisation du système de documentation et d'archivage a également été lancé. Il vise à organiser

et à préserver le fonds documentaire de l'institution, tout en facilitant l'accès. Ce chantier comprend également la mise en place d'une base de données dédiée au suivi et à la classification des recommandations émanant des mécanismes internationaux des droits de l'Homme, afin d'améliorer les dispositifs de suivi et de mesure.



Cette dynamique reflète une transition progressive vers un modèle de gouvernance institutionnelle permettant de dépasser la logique de gestion procédurale traditionnelle vers une approche plus stratégique axée sur l'efficacité et les résultats.

Dans l'ensemble, ces mutations témoignent de l'évolution du rôle de la Délégation en tant que mécanisme de coordination, de soutien et d'intégration transversale des questions de droits de l'Homme dans les politiques publiques, tout en renforçant sa capacité d'adaptation aux mutations institutionnelles et technologiques que connaît le système de gouvernance publique.



Atelier de formation animé par des experts du Haut-Commissariat aux droits de l'homme sur l'élaboration d'un système informatique de suivi des recommandations en droits de l'homme

Présence dans les médias

Les activités et initiatives de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme ont suscité un intérêt croissant de la part des divers médias qui ont suivi plusieurs de ses étapes marquantes et mis en lumière leurs contenus et dimensions institutionnelles et relatives aux droits de l'Homme. Cette interaction médiatique reflète une prise de conscience croissante de l'importance des questions traitées par la Délégation interministérielle et le renforcement de sa présence dans le débat public lié aux droits de l'Homme, contribuant ainsi à consolider le rayonnement de l'expérience marocaine et à valoriser les efforts déployés dans ce domaine aux niveaux national et international.



Participation de M. Le Délégué interministériel aux droits de l'homme à des colloques et rencontres au niveau national



7

Leçons, défis et perspectives :
vers l'ancrage de la transformation institutionnelle
et le renforcement de l'efficacité stratégique

Le bilan enregistré au cours de la période allant d'avril 2025 à avril 2026 montre que la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) est entrée dans une phase de transformation institutionnelle majeure, caractérisée par une transition progressive d'une logique de gestion réactive et de conformité procédurale aux engagements, vers une approche plus structurée et plus efficiente, fondée sur la planification, la coordination, l'anticipation et le suivi de l'impact. Cette transformation a permis d'asseoir des bases de fonctionnement plus régulières, d'améliorer les conditions de l'efficacité institutionnelle et de renforcer la capacité à articuler les engagements internationaux avec les exigences de l'action publique nationale.

Cette étape confirme que l'efficacité de l'action institutionnelle en matière de droits de l'Homme ne dépend plus uniquement de la conformité formelle et procédurale aux engagements ou de la gestion ponctuelle des échéances internationales, mais qu'elle est désormais liée à la capacité de transformer les référentiels et les engagements en outils d'action publique intégrés, capables de produire de l'impact, de renforcer la convergence et d'accroître l'efficacité institutionnelle. Elle a également démontré que l'enjeu véritable ne se limite plus au simple développement des outils de travail, mais réside aussi dans la capacité à installer une nouvelle logique institutionnelle faisant des droits de l'Homme un levier structurant de la planification publique, de la coordination intersectorielle et de l'évaluation des politiques publiques.

Dans cette optique, trois leçons stratégiques principales se dégagent :

- Premièrement, le renforcement de la position de la Délégation est lié, outre sa restructuration organisationnelle et l'élargissement de ses domaines d'intervention conformément aux dispositions du décret n° 2.25.541 du

25 Rabii I 1447 (18 septembre 2025) réorganisant la DIDH et fixant ses attributions, à l'ancrage de sa fonction en tant que mécanisme national de coordination et de convergence. Cette évolution favorise la complémentarité entre les acteurs publics, limite la dispersion des initiatives et facilite l'élaboration d'approches plus cohérentes dans la gestion du dossier des droits de l'Homme. L'expérience a montré que la valeur ajoutée de la Délégation réside principalement dans sa capacité à assurer l'articulation entre les différents niveaux d'intervention et à favoriser une plus grande harmonie entre la dimension nationale des politiques publiques et la dimension internationale des engagements y afférents.

- Deuxièmement, l'efficacité dans la gestion du dossier des droits de l'Homme est désormais tributaire de la qualité des données, de l'efficacité des outils de suivi et de la capacité à mesurer l'impact et à aider à la prise de décision. Cette phase a prouvé que l'amélioration de la performance institutionnelle n'est plus possible sans systèmes d'information intégrés, des données actualisables et exploitables, et des mécanismes précis de suivi de la mise en œuvre des engagements et des recommandations. Cela permet de passer d'une logique de réaction aux produits et réalisations à une logique de gestion des résultats et d'anticipation des dysfonctionnements. De plus, le renforcement de la crédibilité de l'action publique en matière de droits de l'Homme est désormais conditionné par la disponibilité des outils objectifs de suivi, d'analyse et d'évaluation.

- Troisièmement, le renforcement du positionnement du Maroc au sein du système international des droits de l'Homme dépend non seulement de la présence et du respect des engagements, mais aussi de la capacité à prendre des initiatives, à contribuer aux débats normatifs, à mettre en valeur l'expertise nationale et à développer des formes de présence et d'influence plus efficaces au sein des espaces multilatéraux. Cette phase a souligné que le rayonnement international ne se mesure pas seulement à la densité de la participation, mais aussi à la capacité de l'acteur national à être force d'initiative, à formuler des propositions et à valoriser l'expérience nationale dans l'espace international

En contrepartie, cette phase confirme que la durabilité de cette transformation nécessite de relever un certain nombre de défis structurels qui affectent encore le rythme de l'ancrage institutionnel. Au premier rang de ces défis figure l'insuffisance des ressources humaines spécialisées, compte tenu de la complexité technique croissante du dossier des droits de l'Homme, et des compétences pluridisciplinaires requises pour traiter ses dimensions juridiques, institutionnelles, diplomatiques et techniques. De même, le facteur des ressources financières demeure un déterminant essentiel pour élargir la portée des réformes en cours, assurer la continuité des projets de modernisation, accompagner les exigences de la numérisation et de la mise à niveau institutionnelle, et assurer le niveau minimal de soutien requis aux mécanismes et instances internationaux.

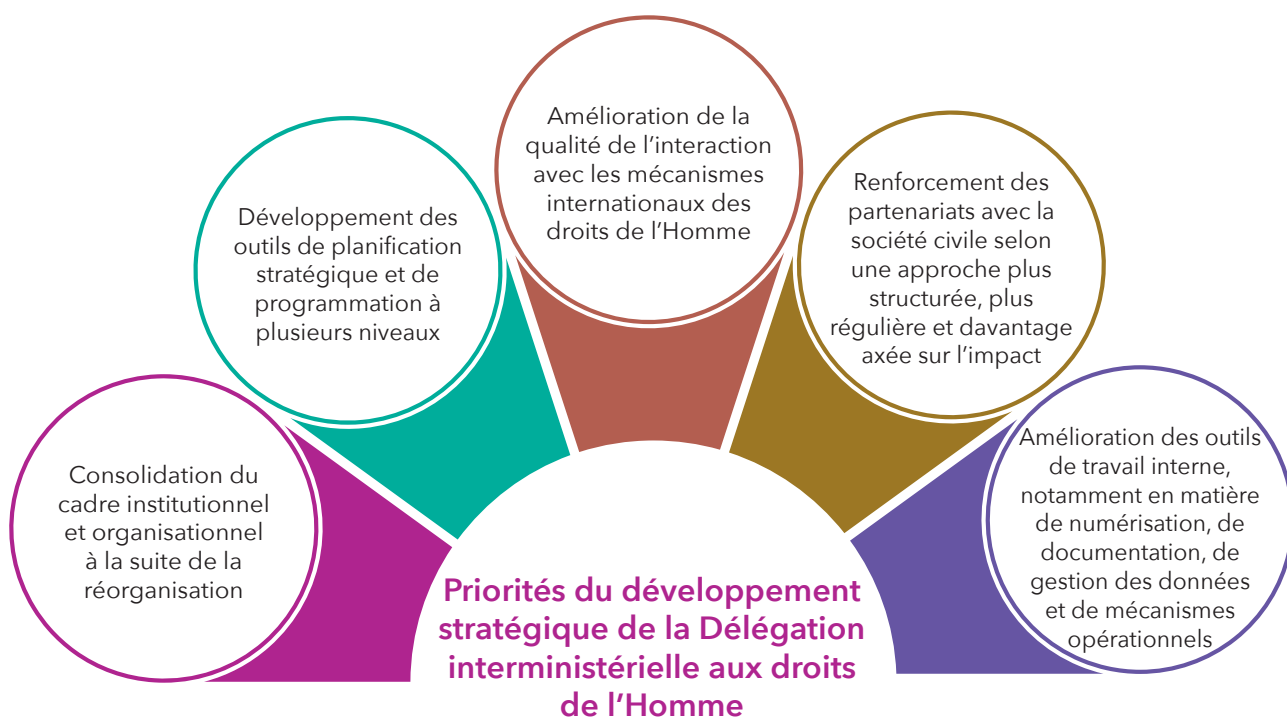
S'y ajoute le défi de développer des outils plus précis de mesure de l'impact, permettant de dépasser la logique de suivi des activités pour évoluer vers une évaluation de l'effet des politiques et des interventions au regard des résultats obtenus et des transformations effectivement réalisées. Il demeure également nécessaire de renforcer l'articulation entre les priorités nationales et les engagements internationaux, afin de garantir une plus grande cohérence entre les référentiels normatifs internationaux et les contextes nationaux, tout en renforçant la capacité à traduire les engagements en politiques publiques susceptibles d'être mises en œuvre et évaluées. Enfin, l'unification des systèmes d'information et des bases de données relatifs au suivi de la mise en œuvre des recommandations et des engagements en matière de droits de l'Homme demeure l'une des conditions essentielles à l'amélioration de l'efficacité et au renforcement de la convergence entre les différents intervenants.

Par conséquent, l'enjeu central pour la prochaine étape ne consiste pas seulement à poursuivre cette transformation, mais à l'ancrer institutionnellement et à en élargir l'impact pratique, afin de permettre le passage d'une phase de reconstruction et de renforcement à une phase de consolidation des capacités et d'influence. Cela nécessite de renforcer l'appropriation collective du dossier des droits de l'Homme par les différentes institutions concernées, de développer des outils numériques intégrés de suivi et d'analyse, d'élargir les champs de coordination et de complémentarité entre les différents acteurs, et de renforcer l'adoption de l'approche droits de l'Homme. L'objectif est de consolider la position de la Délégation en tant

qu'acteur stratégique dans l'ingénierie de la politique publique en matière de droits de l'Homme, et en tant que mécanisme national de convergence, de coordination et d'efficience institutionnelle.

Le défi majeur de la période à venir est de transformer les dynamiques lancées en résultats mesurables et durables, contribuant ainsi à renforcer l'intégration de

l'approche fondée sur les droits de l'Homme dans les politiques publiques et sectorielles, et à consolider le positionnement du Maroc au sein du système international des droits de l'Homme, dans une perspective de renforcement du rôle de la Délégation en tant qu'acteur stratégique et levier d'influence pour la promotion des droits de l'Homme, tant au niveau national qu'international.



Nouveau siège de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme

Le bilan annuel de la DIDH au titre de l'année 2025-2026 a mis en évidence le développement continu du volume et de la qualité des missions et activités de l'institution, qu'il s'agisse de la coordination de l'élaboration des rapports nationaux adressés aux mécanismes des Nations Unies, de l'accompagnement de la mise en œuvre des engagements internationaux du Royaume, de l'organisation de rencontres consultatives et de colloques nationaux et internationaux, ou du renforcement de la coopération avec les différents secteurs gouvernementaux, les institutions nationales, la société civile et les partenaires internationaux.

Cette évolution a conduit à un besoin croissant en espaces de travail et en équipements adaptés répondant aux exigences d'une performance efficace des missions confiées à la Délégation, et lui permettant d'accueillir les réunions périodiques, les rencontres consultatives, ainsi que les délégations et personnalités gouvernementales et onusiennes dont la fréquence de visite dans notre pays s'est accrue. Ce besoin se fait également sentir

face à l'augmentation du nombre de cadres, d'experts et de collaborateurs engagés dans la réalisation des programmes et projets liés aux missions et programmes de la Délégation.

Dans ce contexte, la Délégation a décidé de se doter d'un nouveau siège, compte tenu de l'importance stratégique que cela revêt pour renforcer ses capacités institutionnelles, améliorer les conditions de travail et d'accueil, et offrir des espaces appropriés pour les réunions et la concertation. Cela est en harmonie avec le statut de la Délégation en tant que mécanisme gouvernemental chargé de coordonner les politiques publiques liées aux droits de l'Homme et de suivre la mise en œuvre des engagements internationaux du Royaume dans ce domaine. Cet investissement constituera un pilier essentiel pour continuer à développer la performance de la Délégation et renforcer l'efficacité de ses interventions, lui permettant d'accomplir ses missions dans les meilleures conditions et d'accompagner la dynamique croissante que connaît le chantier des droits de l'Homme au sein du Royaume.





المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵓⵔ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

BILAN DE L'ANNEE

Une année de consolidation de l'édifice institutionnel
et de renforcement du rayonnement international du Maroc